سلسلة غير دورية تُعالج قضايا وإشكاليات راهنة

الحرب وإعادة الاعمار في العالم العربي: مقدمات نظرية وتحليلية في مسائل الدولة والتنمية

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

إعداد:
د. عبد الحليم فضل الله

صادر عن:
المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر:
حزيران 2018
الموافق شوال1439
العدد الثالث عشر
الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمركز

المقدمة

تعاني الاقتصادات العربية منذ نيل دولها الاستقلال من مشاكل وأزمات بنيوية طويلة الأمد، كانت لها آثار اجتماعية وذيول سياسية، ولعل أخطرها ما تمر به المنطقة حالياً من حروب وتدخلات خارجية ونزاعات دامية. ومن مؤشرات هذه الأزمة على سبيل المثال أنّ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في الدول العربية غير النفطية يقارب نصف معدله العالمي، وأن معدل الاستثمار إلى الناتج انخفض خلال أربعة عقود ست نقاط مئوية فيما زادت النسبة في المدة نفسها في الدول متوسطة الدخل بالمعدل نفسه تقريباً.

إن انزلاق الاقتصادات العربية نزولاً على سلم التنمية هو نتيجة إخفاق مقاربتي التنمية التي اعتمدتها دولنا خلال مرحلتين من تاريخها المعاصر. في الربع الثالث من القرن العشرين وما بعده بقليل، سادت مقاربة التخطيط المركزي التي أعطت الدولة دوراً اقتصادياً محورياً. نجحت هذه المقاربة جزئيًا في تعميم بعض الخدمات والمنافع والضمانات الاجتماعية، لكنها فشلت في إعطاء دفعة قوية تنتشل الاقتصاد من مستنقع التخلف.

Tel: 01/836610 - 03/833438
Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net
P.O. Box: 24/47
Beirut - Lebanon

وابتداء من النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي هبت رياح الليبرالية الجديدة بصفتها الطريق الأسهل لتجاوز الدول الصناعية الكبرى أزمة الركود التي غرقت فيها، مستفيدة في ذلك من اضطراب موازين القوى الدولية على وقع زعزعة المعسكر الاشتراكي وسقوطه. غير أن الوصفات التي حملتها المؤسسات الدولية فشلت في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بل زادتها حدة وتدهوراً، وأضافت إليها مشاكل أخرى أبرزها: العجز المالي والمديونية العامة، ومشاكل الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وغيرها.

انعكس ذلك على تجارب إعادة الإعمار التي خاضتها دول عربية عانت من النزاعات والحروب وأخفقت في تحقيق أهدافها. هذا ما رأيناه في لبنان مثلاً الذي راكم ديونًا عامة تساوي مرّة ونصف المرة من ناتجه، لكنه لم يتمكن حتى الآن من حل مشاكل البنى التحتية الأساسية فيه. وما ينطبق على لبنان ينطبق على بلدان أخرى كالعراق الذي لم يتخلص بعد من أعباء الحرب والاحتلال على الرغم من ثروته النفطية ووفرة موارده البشرية ومئات مليارات الدولارات التي أنفقها خلال عقد ونصف العقد من الزمن في مجالات عدة.

من الواضح أنّ المشكلة الاقتصادية في العالم العربي هي بالأساس مشكلة اقتصاد سياسي أكثر منها مشكلة قدرات وإمكانات. ولا تزال غالبية الدول العربية غير النفطية عالقة في ما يعرف بـ "فخ الدخل المتوسط" أو "فخ الفقر"، فيما تعاني الدول النفطية من عدم مساواة في التعليم وفي توزيع الريوع وفي النفاذ إلى أسواق التمويل، كما أنها ليست بمنأى عن مظاهر العوز والفاقة. وجميع هذه الدول، النفطية منها وغير النفطية، تعاني من معدلات فساد عالية وغياب حكم القانون وضعف فعالية الاستثمار نتيجة عدم التنسيق المسبق بين مجالاته وضعف التكامل بين برامجه ومشروعاته.

ثم إن المنطقة العربية عرفت أنواعاً عدة من الدول، الدولة الضارية داخلياً والتابعة خارجياً، والدولة الصلبة التي تمتلك بيروقراطيات فعالة تنفيذياً لكنها ضعيفة الاندماج في المجتمع، بيد أننا لم نعرف بعد الدولة القوية التي المتغلغلة في "البنية التحتية للمجتمع" بحيث تكون قادرة على أن توجهه برفق، أو بأقل قدر من الضغط والإكراه، نحو أهدافها في التقدم والتحديث.

فكيف نتخطى مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية؟ وبأي نوع من الدول؟ وما هو منظور التنمية المناسب لبلداننا في مرحلة الأزمة وما بعدها ؟ وما هي المقاربة المطلوبة لمواجهة تحديات البناء وإعادة الإعمار؟

مدخل

تطرح عمليات إعادة الإعمار العديد من التحديات. ولا يقتصر الأمر على الجوانب التمويلية والإنشائية والعمرانية بل يتعداها إلى المرجعيات الاقتصادية والسياسية والفكرية التي يُستند إليها في ذلك. والأمر برمّته وثيق الصلة بالمنظور العام للتنمية الذي تعتمده الدولة والتوافقات الاجتماعية التي تستند إليها. فسؤال الإعمار ما بعد الحروب يتضمن في طياته أسئلة متعددة عن قوة الدولة ونظامها السياسي ورؤيتها التنموية العامة والعقد الاجتماعي المنبثقة منه، وطبيعة الحرب وكيف انتهت، ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي عشيتها.

ولا بد من التمييز أولاً بين الحروب الأهلية والحروب بين الدول الأولى تُضعف الدولة وتتسم بالفوضى ويجري خلالها التلاعب بالوعي واللاوعي المجتمعيين وبالرأسمال الرمزي الذي يؤدي دوراً محورياً في تكوين الأمم. وفي الحروب الأهلية أيضاً يتعرض الرأسمال البشري لتدمير واسع النطاق أكثر من الرأسمال المادي. فيما يصاب تخصيص الموارد المادية ما بين السكان والمناطق باختلالات حادة.

أما في الحروب بين الدول فالحكومات تمتلك قدراً أكبر من الضبط والسيطرة وتكون قادرة على تعبئة الإمكانات المادية والبشرية بما يتناسب مع أهدافها، وعلى نحو أفضل مما تفعله في الحالات العادية. ومع ذلك تترافق الحروب بين الدول مع نوعين من الآليات الاجتماعية التي تستخدم لدعم خطط الدولة من أجل السيطرة على الموارد: الأولى: هي آلية الاستحواذ، حيث تتحكم المؤسسات الحكومية بالموارد الوطنية المتاحة في مرحلة الإنتاج، وبتوزيع السلع والخدمات في مرحلة الاستهلاك، أي أن سيطرتها على تخصيص مُدخلات الإنتاج ومُخرجاته تصبح أكثر قوة وحزماً، لتكون الأولوية في كل ذلك للجهد العسكري وأهداف الحرب. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أداء الحكومة في إيران أثناء حرب العراق عليها. وعلى عكس الآلية الأولى القائمة على الضبط، تقوم الآلية الثانية على المرونة، حيث تتيح الدولة للمجتمع هوامش واسعة للتصرف بالموارد في المستويات الأدنى، بهدف توسيع نطاق التعبئة الداخلية، وللوصول إلى القطاعات والمجالات والفئات التي لا يمكن للدولة بوسائلها الثقيلة الوصول إليها، ولاستقطاب الولاء ومنع تفشي السخط الاجتماعي في الحالات التي يسود فيها الانقسام بشأن أهداف الحرب، أو يستفيد فيها العدوان الخارجي من الانقسامات والنزاعات الأهلية لتحقيق أهدافه كما في الحالة السورية.

وفيما تتميز الآلية الثانية بأنها أقل وطأة على السكان أكثر إسهامًا من الأولى في تقبلهم لنتائج الحرب وتداعياتها، فإن أبرز المشاكل الناتجة عنها، إفساحها في المجال أمام الهدر والفساد وظهور طبقة من أثرياء الحرب، وتفاقم التوزيع غير العادل للثروات والمداخيل، كما أنها

تمس في بعض الأحيان الانتماء الوطني وتساهم في شرذمة المجتمع على أسس طبقية ومناطقية، وتضخّم العوائق التي تمنع عمليات إعادة الإعمار من الانطلاق بعد الحرب بصورة سليمة، ولا سيمّا أنّ شبكات المصالح المتغذية من الحرب (الأهلية خصوصًا) تبقى وربما تزداد قوة بعد نهايتها، وتشكل مانعاً رئيسياً أمام تحقيق المشاريع الإعمارية المرجوة.

الاقتصاد العربي: مؤشرات الأزمة وإرهاصاتها

ساهمت سياسات التحرير النيوليبرالي في العالم العربي على نحو لا يمكن إنكاره في تفاقم الشعور بالاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي مضافاً إلى الإقصاء السياسي، وبذلك كانت سبباً رئيسياً من أسباب نشوب حركات الاحتجاج والأزمات خلال السنوات الست الماضية. وما زاد الأمور سوءًا أنّ ما يسمى ببرامج التصحيح والإصلاح الاقتصادي التى بدأت في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي أخفقت في تحقيق الحد الأدنى من أهدافها، وأفضت إلى تدهور خطير في المؤشرات الرئيسية المنخفضة أصلًا لاقتصاد المنطقة.

لقد كان من نتائج التحرير العشوائي والمتطرف في بلداننا، والاندماج الفوضوي وغير الحميد في منظومة العولمة، والتبعية المطلقة لمراكزها وعواصمها، زيادة الفجوات الطبقية واتساع نطاق الاقتصاد غير الشرعي وغير النظامي وانتشار الفساد وارتفاع معدلات البطالة وبحسب التقرير العربي الرابع للأهداف الإنمائية للألفية 2013، قُدّرت نسب الفقراء اعتماداً على خطوط الفقر الوطنية بحوالي 23,4٪ من مجموع سكان الدول العربية، أي أكثر مما كانت عليه عام 1995، وأعلى من أي إقليم عالمي آخر، بل إنَّ نسبة الفقر البشري متعدد الأبعاد وصلت عشية نشوب الاحتجاجات العربية إلى 40 بالمئة، وفاقت معدلات البطالة في دولنا ضعف معدلها في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط وثلاثة أضعاف معدلها العالمي[1].

ومع أن توزيع المداخيل في العالم العربي مماثل لتوزيعه في الدول ذات الدخل المتوسط فإن فرص الوصول إلى التعليم هي أقل مساواة فيه مقارنة بالمعدل العالمي ومعدلات الأقاليم المماثلة.

ويرتبط انتشار الفقر في بلداننا بانخفاض الدخل وفشل التنمية والنمو الاقتصاديين، فنصيب الفرد من الناتج القومي في الدول العربية غير الخليجية يقل عن نصف مستواه العالمي (3055$ سنوياً في مقابل 11150 عالمياً في العالم عام 2016)، في حين قدرت حصة الفرد العربي من الناتج في جميع الدول النفطية وغير النفطية بـ6850 دولارًا فقط عام 2016 نزولاً من 7825

[1] للمزيد راجع: الأمم المتحدة، التقرير العربي الرابع للأهداف الإنمائية للألفية- 2013 مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015. www.ESCWA.un.org

دولارًا عام 2015 نتيجة انخفاض أسعار النفط التي قلّصت الناتج القومي العربي بمقدار 10 بالمئة تقريباً بين العامين المذكورين (من 2.7 تريليون دولار إلى 2.4 تريليون). ويقترن هذا الانخفاض في متوسط الدخل الفردي مع تدني الإنتاجية تبعاً لتراجع معدلات الاستثمار في المنطقة العربية، من ثلاثين بالمئة عام 1976 إلى 23,3 بالمئة عام 2011، في حين حدث العكس في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل التي سجلت زيادة في المؤشر نفسه بما معدله عشر نقاط وست نقاط مئوية على التوالي. وبسبب ضعف الاستثمار أيضاً لم تتعدّ حصة الصناعات التحويلية من الناتج العربي 9 بالمئة عام 2011 مقارنة بـ 26 بالمئة في الدول ذات الدخل المتوسط و32 بالمئة في دول شرق آسيا والمحيط الهادىء[2]. كما تباطأ النمو ليصل إلى ثلثي مثيله في الدول النامية على الرغم من الزيادات الهائلة في أسعار النفط الذي يستحوذ العرب على ثلثي مخزونه العالمي تقريبًا.

ومما زاد من الآثار السلبية لشحّ الموارد وسوء توزيعها تضاعف عدد سكان العالم العربي ست مرات تقريباً منذ الاستقلال وانخفاض المساعدات البنينية، وخصوصاً من الدول الخليجية الغنية إلى الدول العربية الفقيرة، في وقت وصلت فيه الاحتياطيات العربية من العملات الأجنبية إلى 1114,6 مليار دولار عام 2011، والتي يعود 90 بالمئة منها تقريباً للبلدان النفطية.

مبرّرات الانحدار وأسباب الفشل

يُنسب الكثير من العيوب والشرور لنظام التخطيط المركزي الذي ساد في أعقاب الاستقلال في المنطقة العربية، واعتماد النماذج التشاركية والتضامنية في إدارة الاقتصاد، وتعزى إلى هذا النموذج أسباب بطء النمو والفشل في إحداث دفعة قوية Big Push تنقل الاقتصاد إلى نقاط توازن أعلى، والوقوع في مصيدة الفقر بالنسبة إلى بعض البلدان العربية وفخ الدخل المتوسط بالنسبة إلى أخرى. ولم تفلح دولة عربية واحدة في تخطي عتبة التصنيع والتنمية، على نحو ما فعلته وتفعله بلدان نامية كثيرة كانت خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي أقل رتبة من بلداننا في سلّم التنمية، بدءاً بكوريا والصين وماليزيا وإندونيسيا... وليس انتهاءً بتركيا وإيران.

يكتسب هذا التحليل بعض الصحة لكنه يفتقر إلى الدقة ولا يعبّر عن جوهر أزمة التنمية في بلداننا. لقد اعتمدت معظم الدول العربية غير النفطية في مرحلة ما بعد الاستقلال النموذج المركزي، فكثفت سيطرة الدولة على الاستثمارات الكبرى، واتبعت في معظم الأحيان سياسيات تجارية قائمة على الدعم والحماية وعلى إحلال الواردات، وضاعفت إنفاقها على التعليم

[2] المصدر نفسه.

والصحة والخدمات الاجتماعية والأساسية الأخرى، وعملت ما بوسعها لتقليص عجز الميزان التجاري. ومع ذلك لم تسجل نجاحًا بارزًا في إحداث التحولات الهيكلية اللازمة للتنمية الشاملة. يدلّ على ذلك ضعف التشابكات القطاعية، وعدم تسجيل معدلات نمو كافية لاستيعاب الوافدين الجدد إلى أسواق العمل. وبقي هيكل الاقتصاد مماثلًا لأقل الدول تقدمًا، وكذلك دليل التنمية البشرية الذي سجّل في المنطقة العربية معدلات أدنى من أمثاله في جميع الأقاليم العالمية عدا أفريقيا جنوب الصحراء. ولم يكن مردود الحقن المالي بأموال النفط وريوعه كبيرًا على المستوى الاقتصادي، فظل النمو متأخرًا عن البلدان النامية الأخرى.

لكن الانتقال إلى اقتصاد السوق لم يحسّن الأوضاع بل زادها سوءًا، فالدول التي لم تحقق الكثير على صعيد التحول الهيكلي من أجل التنمية في الربع الثالث من القرن الماضي أخفقت في الانتقال نحو نظام السوق من ذلك أن تونس مثلًا التي بكرت بتبني برامج صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الاقتصاد باعت خلال 22 عامًا (قبل عام 2011) 219 شركة عامة بحصيلة إجمالية لا تتجاوز 4,55 مليار دولار وتقل كثيرًا عن المبالغ المخطط لها، وعلى الرغم من الخصخصة والتحرير الاقتصادي واسعي النطاق، واللذين كانا محل إشادة من صندوق النقد الدولي، فإن البطالة ظلت مرتفعة جدًا (14,2 ٪ بحسب الأرقام الرسمية) ووصلت إلى 42 بالمئة في المناطق الداخلية، دون أن يؤدي التحرير الاقتصادي بالمقابل إلى أي تحسن في معدلات النمو. أي أن المشكلة لم تكن البتة في ضخامة حجم الدولة أو في التخطيط المركزي وحدهما.

وعلى مدى عقدين من الزمن باعت مصر 413 شركة عامة من أصل 560 شركة، وكانت حصيلة هذه العملية أقل من عشرة مليارات دولار، ذهب معظمها لتمويل النفقات الجارية من الموازنة العامة، فيما كان مقدراً لهذه العملية أن تدرّ ما متوسطه 60 مليار دولار على اختلاف التقديرات، واستعملت الحصيلة إجمالًا في تسديد الديون وتمويل عمليات صرف الموظفين وتغطية جزء من العجز المالي[3]. ولم ينعكس التحرير الاقتصادي في مصر أيضًا على النمو الذي تراجع من 7,4 بالمئة عام 1985 إلى أقل 1,2 بالمئة عام 2011، مع زيادة في البطالة من 7,23٪ عام 1997 إلى 16,2٪. في وقت تدنت فيه حصة الأجور من الناتج من النصف إلى حوالي الثلث.

وأما سورية، التي اعتمدت سياسات تحرير اقتصادي تدريجية وأقل تهورًا، فقد زادت فيها معدلات الفقر والبطالة مع تراجع في عدالة توزيع المداخيل. ويورد البنك الدولي في دراسة صدرت مؤخرًا عن النتائج الاجتماعية والاقتصادية للنزاع في سورية (والحرب عليها)، مؤشرات

[3] للمزيد عن حصيلة الخصخصة في مصر وتونس انظر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، "تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2011"، القاهرة 2012.

عدة عن أوضاع هذا البلد عشية الأزمة. وقد ركزت هذه الدراسة المفصلة[4] على 10 مدن و8 محافظات وستة قطاعات[5]، هي الأكثر تضررًا من الحرب.

قدمت الدراسة تحليلًا لأوضاع الاقتصاد السوري قبل الحرب، حيث سُجّلت معدلات نمو مرتفعة في السنوات 2000- 2010 مقارنة بالدول ذات الدخل المتوسط- المنخفض المماثلة لسورية. لكن هذا النمو المتراكم، والمقدر بـ 4,3 بالمئة متوسطًا سنويًا في ذلك العقد، لم يترجم تحسنًا في المؤشرات الاجتماعية، فلم تقّل نسبة الواقعين تحت خط الفقر الأدنى عن 12 بالمئة وعن خط الفقر الأعلى عن ربع السكان، فيما سجل معامل جيني الذي يقيس عدم المساواة في توزيع الدخل 32.7 أي ما يقرب من المعدلات العالمية. ومن المؤشرات الدالة على التأخر النسبي للاقتصاد السوري انخفاض نسبة الناشطين اقتصادياً المقدرة بـ 43,5 بالمئة من السكان مقارنة بالنسب العالمية والإقليمية (تبلغ النسبة نفسها 49 بالمئة، و 47 بالمئة في مصر وتونس)، وهو ما يشير إلى تدني المشاركة الاقتصادية لفئات اجتماعية واسعة ولا سيما المرأة [6].

لبّت الحكومة السورية بعضًا من نصائح المؤسسات الدولية فوسعت قاعدة السلع والخدمات الخاضعة لضرائب الاستهلاك (المرسوم التشريعي رقم 2004/61) الذي زاد حصيلة هذه الضريبة بمقدار 64 بالمئة تقريباً بين عامي 2003 و 2010، وخفضت دعم أسعار النفط تدريجيًا بدءًا من عام 2006 بعد أن كانت موازنة هذا الدعم تشكل 8,3 بالمئة من الناتج[7]. إلا أن سياسات التحرير هذه لم تؤت أكُلها، بل ترافقت وفق بعض التحليلات والأرقام مع مزيد من التدهور في المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية. وكما يشير "مسح دخل ونفقات الأسرة السورية 2006-2007 الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء في دمشق عام 2009، كان معدل الإنفاق على الغذاء مرتفعًا في سورية مقارنة بالدول المجاورة من مجموع دخل الأسرة، الأمر الذي يدل على تموضع متدن في سلّم التنمية الاجتماعية، وقدّر المسح هذه النسبة بـ 46 بالمئة من إجمالي الدخل مقارنة بـ 35 بالمئة في الدول المجاورة و20 بالمئة فقط في لبنان. وأظهرت الدراسة أيضًا أن الشرائح الثلاث الأقل دخلًا (من بين عشر شرائح) أنفقت أقل من 15 بالمئة من مجموع إنفاق الأسر السورية فيما كان إنفاق الشريحتين التاسعة والعاشرة 40 بالمئة من حجم الإنفاق

---

[4] The Toll of War: "The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria"; World Bank Group, 2017.

[5] المدن هي: حلب، الرقة، دير الزور، حمص، حماة، إدلب، عين العرب، تدمر.
المحافظات: حلب، درعا، دير الزور، حماة، حمص، إدلب، الرقة، ريف دمشق،
القطاعات: التعليم، الطاقة، السكن، النقل، المياه، الصرف الصحي.

[6] Ibid

[7] راجع: إيمان غسان شحرور؛ "عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63 و64، صيف- خريف 2013، ص 97- 113.

الاستهلاكي الكلي. وعلى الرغم من سياسات التحرير الاقتصادي سجلت سورية معدلات سلبية أخرى منها نمو سكاني يقدّر بـ 2,38 بالمئة سنويًا أي أعلى بكثير من المعدلات العالمية، وبطالة مرتفعة لا تقل نسبتها عن 16بالمئة[8].

الإخفاق المزدوج للدولة والتنمية:

لم تنجح مقاربتا التنمية، من خلال التخطيط المركزي أو من خلال تساقط النمو Trickle down effects، في استنهاض الاقتصادات العربية التي بقيت هشة وريعية وتعاني من التبعية الداخلية للتمويل الحكومي، والتبعية الخارجية للأموال والموارد الآتية من خارج الحدود، والشروط غير المتكافئة للتبادل الدولي، مع توظيف منخفض للموارد البشرية والمادية والطبيعية المتاحة. ولهذا الفشل أسبابه العميقة المرتبطة بأزمتين متداخلتين هما أزمة الدولة العربية وأزمة نماذج التنمية:

أزمة الدولة العربية: تزامن الصلابة والضعف:

إذا استخدمنا الفهم الغرامشي للدولة التكاملية فإن قوة الدولة تتمثل في أمرين أساسيين: القدرة على اختراق البنى التحتية للمجتمع والتغلغل فيها والثاني الهيمنة الأيديولوجية. وهنا يصبح "المجتمع المدني" مقومًا أساسيًا في تعريف الدولة وركنًا أساسيًا من أركانها. وغالباً ما تقدّر قوة الدولة في بلادنا على نحو خاطئ، حيث تُعرّف الدولة الضارية والدولة الصلبة خطأ على أنهما دولة قوية. وفي واقع الحال قد يكون الأمر كذلك أو لا يكون. وتعدّ فرنسا مثالًا تقليديًا عن الدولة الصلبة والقوية في آن، فيما يصنف بادي وبيرنباوم بريطانيا على أنها دولة قوية ولينّة على حد سواء[9].

طوّرنا هذا الفهم لإدراك التحولات الراهنة، نجد أن قوة المجتمع في الأزمة الراهنة وقبلها تتمثل في التيارات والحيويات الشعبية التي ساهمت في الدفاع عن المنطقة في وجه الاحتلال والغزو والهيمنة الخارجية، وتشارك الآن بفعالية إلى جانب الجيوش الوطنية في مهمة الحفاظ على

[8] للمزيد عن أثر السياسات الليبرالية على الاقتصاد السوري، راجع: د. منير الحمش، "أزمة اقتصادية- اجتماعية لحركة الاحتجاجات السورية"؛ المستقبل العربي؛ العدد 397؛ 2012/3، ص 159- 168. و: شربل نحاس، اقتصاديات الحرب وتحولاتها في سورية ولبنان، مجلة بدايات، عدد 10، شتاء 2015، ص 48-57.

[9] نزيه ن. الأيوبي؛ "تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط- ترجمة امجد حسين"؛ بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ الطبعة الأولى؛ كانون الأول 2010؛ ص 879- 880.

وحدة الدولة وسيادتها وتنوعها وقدرتها على البقاء. هنا تصبّ قوة المجتمع في مصلحة قوة الدولة بل إنها تغطي بعض جوانب الضعف في تكوينها التاريخي.

إن ترميم فجوة القوة التي تعاني منها بلدان المنطقة في مواجهة الخصوم والأعداء ومصادر الخطر هو الشرط اللازم لقيام دولة قوية. وهذا ما تقوم به المقاومة في لبنان مثلاً وعلى نحو تعويضي، من خلال بنائها توازن ردع غير متناظر بديل لتوزان الردع التقليدي المفقود لأسباب لها علاقة بالموارد من ناحية وبالنظام السياسي من ناحية ثانية. وفي سورية والعراق واليمن تشارك الهيئات الشعبية المقاتلة في سد فجوة الموارد البشرية والمادية بينها وبين دول التهديد (المتمثلة في بعض دول الخليج، والولايات المتحدة الأميركية، والدول الغربية، إلى جانب دولة الاحتلال...)، وفي منع الجماعات المسلحة الإرهابية ومنها والتكفيرية من الإطباق على اللاوعي السياسي، ومن تكريس هيمنتها الأيديولوجية في لحظة الاغتراب الاجتماعي الطارئة التي تمر بها بعض الشرائح الاجتماعية.

لكننا نتناول هنا شرطًا واحدًا من شروط قيام الدولة العربية وبُعدًا واحدًا من أبعاده. إن تحقيق الشرط اللازم لا بد أن يتكامل مع تحقيق حزمة من الشروط الكافية، أخذاً بعين الاعتبار أن منبع قوة الدولة يأتي عموماً من ثلاثة مصادر: البنى المادية، والقدرة على الإقناع، وأجهزة القسر والإرغام. وقد افترضت السلطات العربية أن هذه الأخيرة هي أساس متين لوجودها وديمومتها، وبقدر ما كانت قوتها الخشنة كبيرة كان خطابها "الأيديولوجي" أقل إقناعًا ورسوخًا في الوجدان الشعبي. حصل هذا تدريجيًا وعلى اختلاف أنواع الأنظمة القومية واليسارية والليبرالية التي اكتسبت جميعها نزعة تسلطية متزايدة. مع ذلك حافظت بعض الدول على الخطوط العامة لمشروعها السياسي، المتمثل في سورية مثلًا في القومية العربية، واستقلالية القرار السياسي ومواجهة الهيمنة، واعتماد منظور للتنمية يتناسب- وإن بقدر قليل من النجاح وعلى نحو متراجع- مع رؤيتها هذه، الأمر الذي أبقاها في دائرة الاستهداف وفي خطوط المواجهة الأولى.

تكمن مشكلة الدولة العربية أيضًا في ضعف بناها المادية وعدم التناسق بين منظوماتها الاجتماعية والسياسية والإنتاجية. فاذا كانت السلطة تظهر نفسها بنيويًا في المجتمع من خلال أنماط الإنتاج والقسر والإقناع فإن عدم التوافق بين هذه الأنماط ينطوي على آثار خطيرة، وينعكس سلباً على قدرة السلطة في تأدية وظائفها، بل قد يزعزع بمعنى ما الركائز التي تقوم عليها الدولة نفسها. وهنا ينشأ ما أطلق عليه الأيوبي مصطلح "التمفصل" والذي يأخذ شكل عمليات ربط، لا بين أنماط الإنتاج فحسب، بل بين "اللحظات" غير المتوافقة للسلطة البنيوية أيضاً. وحينها يمكن تصوّر مجتمع معيّن يجمع بين عناصر اقتصادية وتقنية معيّنة من النمط الرأسمالي، وعناصر اجتماعية وثقافية من نمطي القسر والإقناع قبل الرأسمالي، وحينها يتزامن

التنظيم الرأسمالي للإنتاج مع علاقات إنتاج مجتمعية موروثة من الأنماط الاجتماعية بل حتى العبودية[10].

إن أحد جوانب ضعف الدولة، التي أفصحت عن نفسها بقوة أثناء الأزمة الراهنة وعلى نحو صادم، هو أنها كانت تقوي قبضتها السلطوية على المجتمع، وتعتقد أنها تقوم بتحديث المجتمع من خلال التنمية الهابطة من الأعلى إلى الأسفل، وتغفل في الوقت نفسه أهمية وجود بناء إيديولوجي مقنع وقادر على تقويض أو على الأقل موازنة نوازع التفتيت الكامنة فيها (القبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية والعرقية). وفي سياق موازٍ انبثق عن سنوات طويلة من دعاوى التنمية والتطوير اقتصاد ثلاثي الأبعاد قوامه: قطاع حديث احتكاري الطابع تربطه مصالح قوية بمراكز النفوذ في السلطة أو علاقات تبعية بالرأسمال الخارجي، وقطاع عام متضخم وقليل الإنتاجية، وقطاع تقليدي مكوّن من عدد هائل من المؤسسات الصغيرة ضعيفة الإنتاجية أو غير النظامية.

وبالمحصلة لم تفلح أفكار التنمية وتطبيقاتها في تعميم طرق إنتاج حديثة وتوسيع نطاق المشاركين في تكوين الثروة الوطنية، وهذا أمر لا يمكن تجاهله إذا كنا نفكر بجعل النشاط الاقتصادي عاملًا مساعدًا على تطوير العلاقات الاجتماعية وتكريس مبدأ المواطنة. على عكس ذلك أثبت انفجار العصبيات والهويات الدنيا أنّ التوافق كان معدومًا بين أنماط الإنتاج السائدة، وأنّ ضعف مشاركة المواطنين في البلدان العربية في الإنتاج، والتبعية للريوع الحكومية والاحتكارية والمالية والخارجية، كانت له ارتدادات سلبية على الاندماج الوطني. وقد حسبت بعض السلطات خطأ أن من الممكن التعويض عن ذلك بتقوية الجوانب الصلبة للدولة (مثل الأجهزة البيروقراطية) أو الضارية (أجهزة القمع) أو الوطنية والسيادية. وعلى أهمية بعض ذلك أو كله فإنه لم يفلح في لجم التخلّع الاقتصادي-الاجتماعي الكامن، وحماية اللحمة الوطنية من الانهيار أمام موجات التحول والاضطراب في المديات الأبعد.

وعلى الرغم من أن الدولة الضارية كانت هي السمة الغالبة في التجارب العربية فإن ملامح الدولة الصلبة كانت موجودة أيضًا. وتتميز هذه الأخيرة بإمتلاكها إدارة قوية ومركزية، وتبنيها سياسات تدخلية كثيفة، وسعيها إلى تحقيق أهداف بعيدة الأمد تتمحور حول التراكم المادي، ودفع عجلة التنمية إلى الأمام والمضي قدمًا في تلبية الحاجات الاجتماعية.

لكن الصلابة بحد ذاتها لا تعني القوة. وإذا كانت الظروف والأحوال تقتضي المرونة والانسيابية[11] فالدولة الصلبة لا تمتلك الوسائل اللازمة للتكيف السريع مع التغيرات، وهي تتبنى

[10] المصدر نفسه ص 83- 85.

[11] المصدر نفسه ص 881.

أدوات إدارية في التغلغل بالمجتمع وتهمل تمامًا الوسائل الناعمة (الثقافية والتربوية والاجتماعية). وأبرز مشاكل الدولة العربية الصلبة هي اكتفاؤها غالبًا بالوسائل الإدارية أو الضبطية/القسرية لتسيير مجتمعاتها نحو أهدافها، وإهمالها للوسائل الأخرى. صحيح أنها نجحت أحيانًا، وبناء على ذلك، في تفكيك بعض منظومات الإنتاج القديمة (الإقطاع مثلاً)، لكنها فشلت في جعل ذلك النجاح مستدامًا، ولم يمر وقت طويل قبل أن تطل علاقات الإنتاج المرتبطة بالمنظومات المندثرة برأسها من جديد، متحيّنة فرصة ضعف السلطة واضطراب المجتمع. وهذا يقدم دليلًا إضافيًا ملموسًا، على سطحية حضور الدولة في المجتمع ووهن خطابها المجتمعي. فالدولة القوية هي التي تستطيع، مهما كان شكل نظام الحكم، بناء تحالفات وتضامنات يشارك فيها أكبر عدد ممكن من مراكز القوة في المجتمع، بدلًا من محاولة إخضاعها باللجوء إلى القوة الفظة أو الصلبة أو العارية. ولعل المعيار الأبرز لقوة الدولة هو نجاحها في إنجاز التحولات المرغوبة في المجتمع، ولا سيما منها تحقيق الأهداف التنموية، واستخلاص الفائض الاقتصادي (من خلال الضرائب المباشرة خصوصاً) لتمويل هذه العملية بأفضل السُبل الممكنة.

أزمة التنمية: مسارات متضاربة

احتل خطاب التنمية موقع الصدارة في البلدان العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بصفته مصدر الشرعية التعويضية أو التكميلية للأنظمة. ولم تكن مشكلة التنمية هي وحسب مؤشرات وسياسات عامة واستراتيجيات اقتصاديةفحسب بل كانت قبل ذلك أزمة رؤى نظرية وخيارات تطبيقية. لم تعتمد الدول العربية مقاربات تنموية مستقرة ولم تختر نموذجًا محددًا يمكن البناء عليه والمراكمة فيه لتحقيق آمال شعوبها بالانتقال من مصيدة الدول ذات الدخل المتدني أو الدول ذات الدخل المتوسط إلى مستويات دخل ومعيشة أعلى. وبقيت بعض الدول عالقة في المصيدة الأولى (كالسودان واليمن) واستعانت دول أخرى بالتدفقات المالية وتحويلات العاملين في البلاد النفطية وغيرها، وبأعمال ذات إنتاجية منخفضة أحيانًا، للوصول إلى العتبات الدنيا للدول ذات الدخل المتوسط.

وفي معظم الأحيان كانت سياسات التنمية في الدول العربية مزيجًا غير متآلف من مقاربات مختلفة تتراوح بين اللامركزية القصوى والمركزية الشديدة، دون أن تستند في هذه أو تلك إلى مرجعيات نظرية واضحة. وبنتيجة ذاك حصل تداخل غير حميد في الأدوار بين القطاعين العام والخاص، واتسعت العلاقات الانتهازية بين الداخل والخارج، وفي كثير من الأحيان حُدّدت أهداف السياسات المالية والنقدية ووظائفها على نحو فوضوي وغير مدروس.

وتبدو عملية اختيار مقاربة التنمية الملائمة أكثر تعقيدًا وأوسع مدى من الأسئلة المألوفة عن درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحدود مشاركاتها. وهذا ما تعبّر عنه الأفكار والنظريات التنموية التي تنقسم إلى أربعة تيارات تقليدية وعدد من النظريات المعاصرة الأحدث، والتي لم يواكبها صانعو السياسات في العالم العربي على النحو المناسب. في النصف الأول من القرن الماضي سادت مجموعة من نماذج التنمية عُرفت بنظريات التحديث Modernization، والتي أعطت الرأسمال المادي والاستثمارات دورًا أساسيًا في إحداث نمو سريع. كان المطلوب بحسبها وبكل بساطة، هو اعتماد مزيج مناسب من الادخار-الاستثمار-المعونات، لاجتياز طريق التنمية نفسه الذي قطعته الدول المتقدمة سابقًا، مع الاعتماد بصورة أساسية على رسملة الفوائض وإعادة تدويرها داخل النشاط الاقتصادي من أجل نقل البلدان من مرحلة إلى أخرى (حسب والت روستو في كتابه الشهير the Stage of Economic Growth (1962) أو من خلال زيادة معدلات الادخار لدفع معدلات النمو قدمًا إلى الأمام (هارولد- دومار).

أعاد اتجاه التحديث التقليدي تجديد نفسه مع الإحياء النيوليبرالي في نهاية القرن العشرين، من خلال النظر إلى النمو على أنه قاطرة التنمية والطريق إلى الانصاف، والشرط الذي لا غنى عنه لجعل الاستثمار العام في رأس المال البشري والمادي فعالًا وقادرًا على رفع مستوى رفاهية الأفراد. وإذا كانت الموجة الليبرالية الجديدة لا تمنع الدولة من التدخل في بعض مجالات التوزيع فإن الإجراءات المتخذة في هذا الشأن يجب أن تبقى وفقها منسجمة مع قوانين السوق وأن تحافظ على التوازنات الاقتصادية الكلية[12].

المجموعة الثانية هي نماذج التغيرات الهيكلية Structural Change Theories، التي ركزت أيضاً على أهمية التراكم المستمر والثابت في رأس المال المادي والبشري لإحداث الخرق التنموي، لكن ذلك ليس ممكنًا إلاَّ إذا ترافق مع تحول في بنية الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة ومن القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث، ومع ارتفاع أهمية التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي وزيادة تمركز السكان في المدن[13].

تمثلت الموجة الثالثة من موجات الفكر التنموي في نماذج التبعية الدولية International Dependency Models، التي انتشرت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وكانت بمثابة

[12] عبد الحليم فضل اللّه؛ توزيع المهام بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف الاجتماعية؛ مساهمة في كتاب: مجموعة من الباحثين؛ "دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية"؛ بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد 2013؛ ص 189- 206.

[13] اكثر ما يعبر عن هذا الاتجاه هو نموذج لويس A. Lewis ونموذج راينس- في Ranis- Fei ونموذج التغير الهيكلي وأنماط التنمية 1960 Chenery).

ردة فعل على فشل مقاربتي التحديث والتغيير الهيكلي في إثبات صوابية فرضياتها[14]. عزت هذه الموجة أسباب التخلف إلى سيطرة البلدان المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، فالتبعية هي الناتج الحتمي لحركة الرأسمال والسوق عالمياً، حيث تجني البلدان المتخلفة جزءاً متضائلاً من فوائض عمليات التبادل في ظل التبعية والشروط غير المتكافئة للتجارة الدولية، ومن ثمّ لا مخرج من التخلف والاستغلال إلّا عبر سياسات الاكتفاء الذاتي أو حتى قطع الصلة الاقتصادية بالدول المتقدمة.

في العقدين الأخيرين من القرن الماضي حصل ارتداد نحو الليبرالية تحت مسمى الثورة النيوكلاسيكية المضادة Neoclassical Counter Revolution اعتمد منظرو هذا الاتجاه ثلاث مقاربات: مقاربة السوق الحرة، ومقاربة الاقتصاد السياسي الجديد، والمقاربة الودية للسوق Market- Friendly Approach، وذلك في مواجهة نماذج التبعية. وبخلاف المجموعات الثلاث الآنفة ذكرها ترفض المقاربة النيوكلاسيكية ربط التخلف بعوامل خارجية، كالنهب والاستغلال، أو بالمرحلة التي يوجد فيها البلد على سلّم مراحل النمو، أو بالحراك الهيكلي ونقل الوظائف من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث. فوفق الليبراليين الجدد ينتج التخلف عن عوامل داخلية، تأتي من خارج الدورة الاقتصادية وتتسبب بإعاقة انسيابية أداء الأسواق ومرونتها. ويأتي في صدارة هذه العوامل التدخل الثقيل للدولة، الذي ينسب إليه الكثير من "الشرور"، مثل سوء توزيع الموارد وتشويه الأسعار وزيادة حدة الفساد. يركز منظرو هذا الاتجاه على السوق من أجل بلوغ طريق التقدم والتطور الاقتصادي، مغفلين في ذلك عناصر الإعاقة الذاتية في آليات الأسواق الحرة نفسها، مثل عدم واقعية فرضيات المنافسة التامة، وعدم تناظر المعلومات Information Asymmetric، وفشل التنسيق Coordination Failure، والتأثيرات الخارجية Externalities وغير ذلك من العناصر. وهنا يصبح دور الدولة ضروريًا وحاسمًا ولاغنى عنها من أجل معالجة نواقص الأسواق.

وبخلاف المجموعات الأربع لنماذج التنمية التقليدية، ركزت النماذج المعاصرة على دور العوامل الضمنية Endogenous factors في تحقيق النمو، مثل التقدم التكنولوجي المتجسد في إنتاجية وفعالية اليد العاملة، ودور المدخلات المعرفية، والتأثير الذي لا يمكن تجاهله للمؤسسات الاجتماعية والسياسية في تحفيز التنمية أو إحباطها، والعواقب السلبية للامساواة التي تقلل من إمكانية مراكمة الأصول المادية والبشرية لدى فئات واسعة من المواطنين، وتزيد حدة الصراع على الموارد بين الجماعات. ولا بد أيضًا من وجود تنسيق مسبق بين الأنشطة الاقتصادية المتكاملة Complementary activities حتى يكون الاستثمار فيها مجديًا وفعالًا

[14] يراجع في هذا المجال مثلاً أعمال:

R. Prebisch, A. Emmanuel, S. Amin, G. Frank, P. Sweezy, P. Baran, …

وكفوءا[15]. كل ذلك يؤكد على أن دور الدولة ضروري إلى جانب الأسواق في تخصيص الموارد وزيادة كفاءتها، ورفع الاقتصاد من نقطة توازن دنيا إلى نقطة توازن أعلى.

مشكلة النقاش التنموي في العالم العربي أنه ركز فقط على دور الحكومة والقطاع الخاص في التنمية بصفتهما بديلين غير متكاملين في عمليات النهوض والتحديث والبناء، ولم تُبذل جهود كبيرة في تحديد سبب جمود اقتصاداتنا عند نقاط توازن دنيا مع وجود وفرة في الموارد الكفيلة بإحداث نقلة سريعة إلى نقاط أعلى، وهو ما فعلته في مدة زمنية وجيزة دول جنوب شرقي آسيا في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وما تحاول بعض اقتصادات غرب آسيا فعله الآن.

وعلى العموم كان فشل التنمية العربية شاملاً، على تعدد النماذج وفي مختلف المراحل: أخفقت سياسات الدفعة القوية نسبياً في التغلب على قصور الاقتصاد وركوده، كانت الاستثمارات العامة ضخمة وكبيرة في بعض، لكنها لم تترافق مع نمو متناسب في الادخار المحلي، ولم تصاحبها زيادة في عرض رأس المال الاجتماعي والبشري وفي الطلب الداخلي. ومن ناحية ثانية لم تتمكن الدول التي اعتمدت على الإنفاق العام في خلق الوظائف وتوسيع نطاق الصناعة من زيادة الإنتاجية وتحقيق الكفاءة المطلوبة لتحسين الموقع التنافسي للدولة. ومن المؤشرات الدالة على ذلك أنّ زيادة حصة الصناعة من الناتج في بعض الدول بدعم من الحكومات لم تؤثر على هيكل التجارة الخارجية، فبقيت معظم صادرات تلك الدول من السلع التقليدية، ومعظم وارداتها من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، أي أنها بقيت خاضعة لقيد التبادل اللامتكافىء. وقد نجحت بعض الحكومات في امتصاص فائض العمالة الوافدة إلى سوق العمل جزئيًا إلاّ أن ذلك كان على حساب المستوى العام للأجور التي باتت مفصولة عن الإنتاجية.

وكان الإخفاق التنموي حاضرًا من خلال النظر إلى الأداء الاقتصادي من منظار مقاربة التحديث ومراحل النمو حيث بقيت الاقتصادات العربية عالقة في مرحلة التهيؤ للإقلاع وما قبلها، وسنتوصل إلى نتيجة مماثلة بالاعتماد على مقاربة التغير الهيكلي. إذ إن الانتقال من الريف إلى المدينة في الدول العربية لم يكن لمصلحة قيام اقتصاد صناعي حديث، بل أفضى إلى تغذية أنشطة هامشية ضعيفة الإنتاجية، وإيجاد قطاع خدماتي غير نظامي متسع باطراد، وتضخيم أحزمة البؤس، فضلاً عن أن التمدن لم يفكك الجوانب السلبية من العلاقات القرابية الأولية بل ربما زادها حدة.

[15] يأتي ذلك ضمن نموذج التوازن الاقتصادي المتعدد الذي عالجه عدد من اقتصاديي التنمية أمثال:
Rosenstein-Roden, Nurske, O. Hirschman, Bowels, Glavan, Hoff, Kremer…

ولم تكن مقاربة الاكتفاء الذاتي واستبدال الواردات مقنعة ولا جدية، على الرغم من ورودها في العديد من البرامج والاستراتيجيات العربية، وما أحاط بها من رعاية واهتمام خطابيين، لأن اقتصادات دولنا بقيت شديدة الارتباط والتبعية للمركز الرأسمالي. ولم تتمكن سياسات التحرير الاقتصادي من تحقيق انتقال آمن إلى اقتصاد السوق، بل زادت الأمور سوءًا والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تراجعًا وتدهورًا. وفي نهاية المطاف صار الاقتصاد العربي يتسم بخصائص الرأسماليات الطرفية التي تقوم على ثنائية حادة وليبرالية احتكارية وحضور ضعيف لفئة العاملين بأجر.

أما الإخفاق التنموي الأبرز، فقد تمثل فشل الحكومات العربية في التنسيق المسبق بي الاستثمارات العامة والخاصة الذي لا بد منه لإطلاق الأنشطة الاقتصادية التكاملية، والحؤول دون هدر الموارد. والشواهد على ذلك كثيرة ومنها على سبيل المثال لا الحصر: المدن الصناعية ذات التجهيز الناقص، والتكامل الضعيف بين الرساميل البشرية والمادية والتكنولوجية في المؤسسات الصحية والتربوية، وعدم التكامل بين قطاع التعدين من جهة والأنشطة ذات الروابط الخلفية والأمامية معه، وبين الزراعة والتصنيع الزراعي ..الخ. ومن جوانب الفشل الأخرى عجز الدول العربية عن إيجاد منظومة سلوك ومعايير تساهم في رفع عوائد التعاون بين أطراف الإنتاج أو بين المنتجين أنفسهم، وهو ما يظهر على نحو لا يرقى إليه الشك في ترهل المؤسسات، وانتشار ممارسات الفساد والسلوكيات غير النزيهة.

وعلى العموم كان لإخفاق التنمية وعدم وضوح منظوراتها من جهة، و ضعف الدولة العربية على الرغم من صلابة بيروقراطياتها وضراوة أجهزتها من جهة ثانية، دور أساسي في إشعال فتيل الأزمات والحروب والانقسامات في العالم العربي. ولا يخلو من دلالة أن ذلك حصل أثناء القفزة الفاشلة من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الليبرالي. لكن إذا كانت خريطة الصراعات متقاربة إلى حد بعيد مع خرائط الفقر في منطقتنا، فإن مسؤولية تحفيز الصراعات وتأجيجها تقع على عاتق فئات أخرى، وخصوصًا المعتمدة منها على الريوع الخارجية. وهذا ما يدحض المزاعم النظرية التي تقول بأنّ الطبقات الوسطى تؤمن بالتغيير التدريجي بخلاف الطبقات الأكثر فقراً التي تدفع باتجاه تغيير فوري وراديكالي (كما يزعم كرين برينتن صاحب كتاب تشريح الثورة الذي يرى أن المظالم الاجتماعية وليس الفاقة هي التي تتسبب بالثورات، وسيمور ليست وآخرون..).

إعادة الإعمار: الاتجاهات والخيارات

يرتبط التخطيط لعمليات إعادة الإعمار بأمور عدة، أبرزها: المقاربة الاقتصادية التنموية التي يعتمدها البلد، ونظامه السياسي ومدى تعرضه للتدخلات والانتهاكات الخارجية، والأوضاع التي تستقر عليها الأمور في نهاية النزاع.

ومن المعايير الأخرى المعتمدة في تصنيف الدول الخارجة من النزاعات عوامل متعددة مثل: الدخل وتوفر فرص التشغيل، وامتلاك الموارد الطبيعية، وعدم المساواة الأفقية التي تزداد احتمالاً في الدول الغنية بالموارد الطبيعية. وهذا إلى جانب شروط أخرى لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار في تصميم مشاريع وهياكل إعادة الإعمار ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الالتزام الدولي بتمويل هذه العملية وبأي شروط، والادخار المحلي والقدرات البيروقراطية للبلد، وطبيعة الحكومة، والسياسات العامة التي تعتمدها.

وبتفصيل أكبر، تلاقي الدول فقيرة الدخل صعوبات جمة في النهوض الاقتصادي بعد الحرب، مع وجود احتمال كبير لعودتها إلى النزاع خلال مدة وجيزة من انتهائه. ويزيد من صعوبة تنفيذ برامج إعادة الإعمار من جهة والمحافظة على الاستقرار فيها من جهة ثانية تسرب الطاقات المتعلمة والمهنية العليا على نحو واسع إلى الخارج أثناء الأزمة وعدم العودة في نهايتها. مثلًا فقدت أوغندا 80 بالمئة من الصيادلة و50 بالمئة من الأطباء في بداية الثمانينيات. وفي أفغانستان كان المتعلمون أكثر عرضة لخطر الحرب من غيرهم[16]، وفي الموزمبيق أغلقت 60 بالمئة من المدارس نتيجة الحرب، وتراجع الإنفاق الحكومي ما بين 40 بالمئة و60 بالمئة في بعض الدول. ويطرح نزف الموارد تحديًا كبيرًا على عمليات النهوض الاقتصادي، ويقلل من فعالية الأجهزة الحكومية وغيرها في إدارتها.

وتجد الدول الفقيرة نفسها من ناحية أخرى، عاجزة عن تعبئة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل هذه العملية، فتزداد تبعيتها لمصادر التمويل الخارجي، وتضطر إلى الانصياع لشروط الدول والمؤسسات الممولة والتقيد ببرامجها ومصالحها، وتتضاعف في غضون ذلك مديونتها الخارجية. وما يفاقم من أثر الدخل المنخفض أن الدول الفقيرة هي بالأساس - كما تبيّن الدراسات التطبيقية - معرّضة أكثر من غيرها للانزلاق نحو النزاعات ولهذا تفسيراته ومنها: العنف الاجتماعي الناتج عن شعور المواطنين بعدم تنفيذ الدولة للجزء الخاص بها من العقد الاجتماعي، من خلال عدم تقديمها ما يكفي من خدمات عامة، أو الناتج عن بطالة الشباب. وفي المقابل تتمكن الحكومات الغنية بالموارد من لجم الصراعات الداخلية بفعالية أكبر، إما سلمياً من خلال توسيع نطاق المستفيدين من الريوع (مثلًا صرفت الحكومة السعودية إعانات

[16] See: Graham Brown, pother; "A. Typology of past Conflict Environment. An Overview"; Crisis Working paper 53; University of Oxford, 2008.

لمواطنيها بلغت 132 مليار دولار غداة الاحتجاجات العربية وذلك دفعة واحدة!) أو بالقوة من خلال تخصيص اعتمادات كبيرة لأجهزة القمع. ومع ذلك فإن هذا الربط السببي قد يكون زائفًا لتأثر العنف والوفرة بعوامل أخرى، ولأن الدول الغنية بالموارد معرضة للنزاعات، أكثر من غيرها في بعض الأحيان، كما نبيّن لاحقًا.

ومع أنّ التحليلات الإحصائية والقياسية تظهر علاقة لا يمكن إنكارها بين مستوى الدخل والعنف الداخلي، إذ إنّ معظم الدول المنخرطة في النزاعات تقع في خانة الدول ذات الدخل المنخفض، إلّا أنه لا يمكن التأكد مما إذا كانت هذه العلاقة سببية بالأساس وإذا كانت كذلك فبأي اتجاه، ففي الوقت الذي يؤثر فيه الدخل على احتمالات نشوب النزاعات، فإن هذه الأخيرة تخفض معدلات النمو بما مقداره 2- 2,5٪ سنويًا.

في العراق مثلًا كان معدل النمو في السنوات 1979- 1991 أقل بـ16 بالمئة من معدلات النمو الإقليمي، وفي نيكاراغوا كان أقل بـ5 بالمئة في السنوات 1977- 1993، أما في سورية فيقدر البنك الدولي في دراسته الأخيرة عن نتائج الحرب خسارة متراكمة في الناتج المحلي مقدارها 240 مليار دولار أميركي، ما يوازي 60٪ من الناتج المقدر[17]. وبالمقابل هناك بعض الاستثناءات والمفارقات مثل ارتفاع معدلات الاستثمار في إيران أثناء سنوات الحرب في مقابل تسجيله انخفاضاً دراماتيكيًا في معظم البلدان الأخرى التي عانت من نزاعات (السودان، سيريلنكا، نيكاراغوا....).

النفط والحرب

وبالنسبة إلى الموارد الطبيعية، تظهر المؤشرات وجود علاقة قوية بين الغنى بالموارد الطبيعية من ناحية (ولا سيما النفط، الألماس، المخدرات....) واحتمال نشوب النزاعات وطول أمدها من ناحية ثانية. وتقدر دراسة كوليي وهالفار (1998) Collier & Hoelfer التي شملت 52 حربًا أهلية، ما بين 1960 و 1990، وجود علاقة ارتباط قوية بين ارتفاع نسبة المداخيل من الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي وإمكانية التعرض للصراعات والحروب، حيث تزيد إمكانية التعرض للحروب عندما تتجاوز صادرات الموارد الطبيعية نسبة 32 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي GDP.

[17] World Bank, The toll of war, Op. Cit.

ومنذ التسعينيات وحتى اليوم تعرضت البلدان النفطية للعنف بنسبة 50 بالمئة أكثر من غيرها من البلدان وتساق في تحليل هذه العلاقة التفسيرات الآتية:

- جاذبية النفط: أي أن زيادة الإيرادات الحكومية بجعلها هدفًا مربحًا للمتمردين والمعارضين واللاعبين الجشعين.
- الدولة الضعيفة: يؤدي الفساد وقلة النزاهة المصاحبة للريوع النفطية إلى إضعاف تماسك الدولة.
- التبعية: تشجع الثروة النفطية على التدخلات الخارجية الهادفة إلى التحكم بمنافذه وتجارته، وضمان تدفق عوائده إلى الدول المتقدمة من خلال الإيداعات البنكية والإنفاق على التسلح. وعلى سبيل المثال وصل الإنفاق السعودي العسكري والتسلحي عام 2015 إلى 87 مليار دولار أي حوالي 57 بالمئة من مجموع صادراتها النفطية في العام نفسه.

والعنف المرتبط بالثروة النفطية هو حصيلة قوتين متضاربتين؛ فمن ناحية تؤدي زيادة متوسط الدخل الفردي إلى جعل كلفة النزاع على المنخرطين فيه (أو المحتمل أن ينخرطوا فيه) أعلى من عوائده، ومن ناحية ثانية تزيد النزعة الانفصالية والاستقلالية في المناطق الغنية بالنفط داخل البلد الواحد. أما في المنطقة العربية فقد حصل أمر مغاير، إذ تمكنت البلدان الغنية بالنفط من تصدير العنف الكامن المرتبط بالموارد إلى خارجها، من خلال تغذيتها للحروب والانقسامات والتوترات في الدول الأخرى، ودعم الجماعات المسلحة وتمويل المنظمات العاملة على نشر العقائد والأفكار التكفيرية والمتطرفة، مستفيدة في كل ذلك من الحماية الخارجية التي تظلها بثمن باهظ.

الرسم (1) الإنفاق السعودي على السلاح 2000-2015 (مليون دولار)

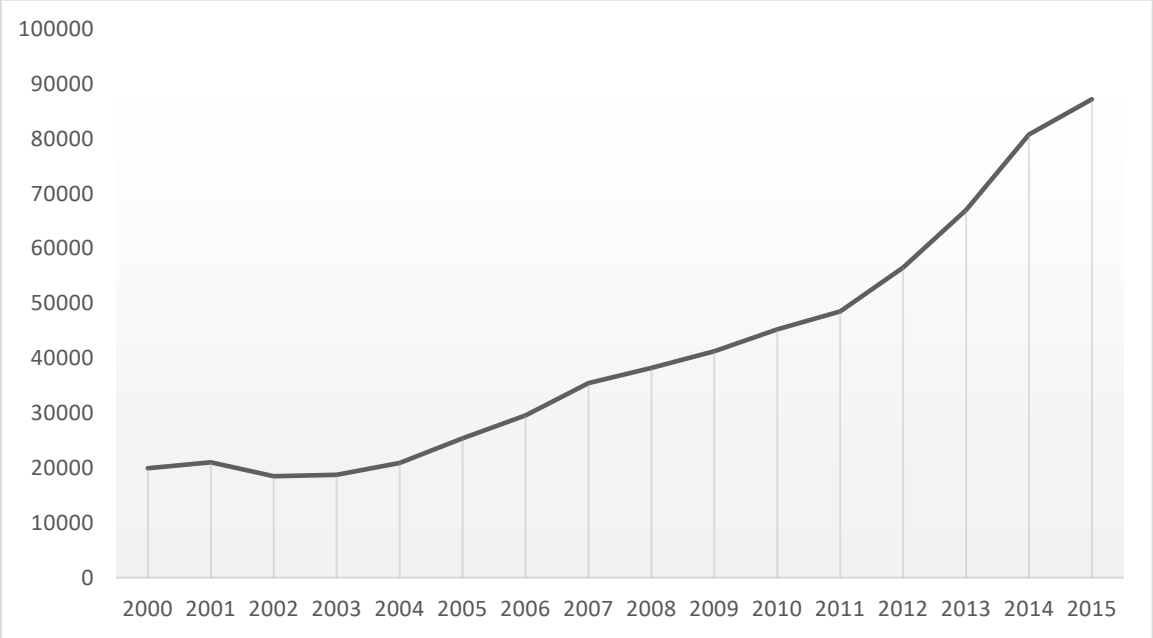

المصدر: عبد الحليم فضل اللّه؛ المرض الهولندي ونقمة الموارد؛ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ تموز 2017

الرسم (2) نسبة الإنفاق السعودي على التسلح من مجموع الصادرات النفطية السعودية 2000-2015

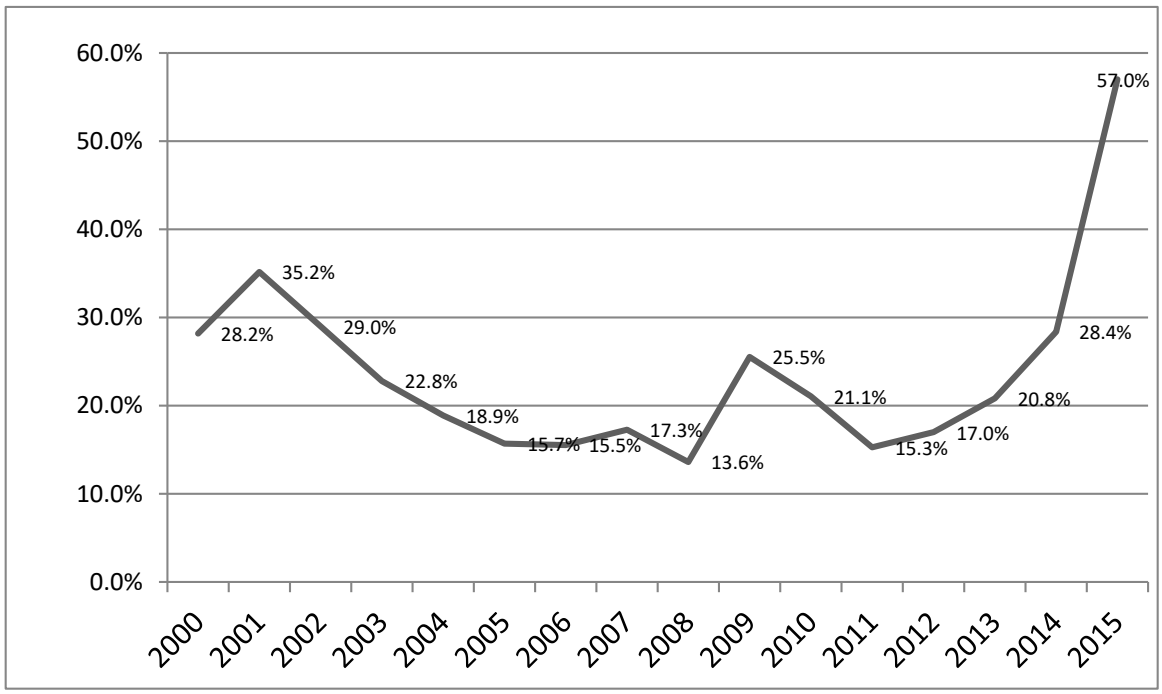

المصدر نفسه

الرسم (3) تطور نسبة الإنفاق العسكري من الصادرات النفطية في دول منظمة أوبك (2005-2015)

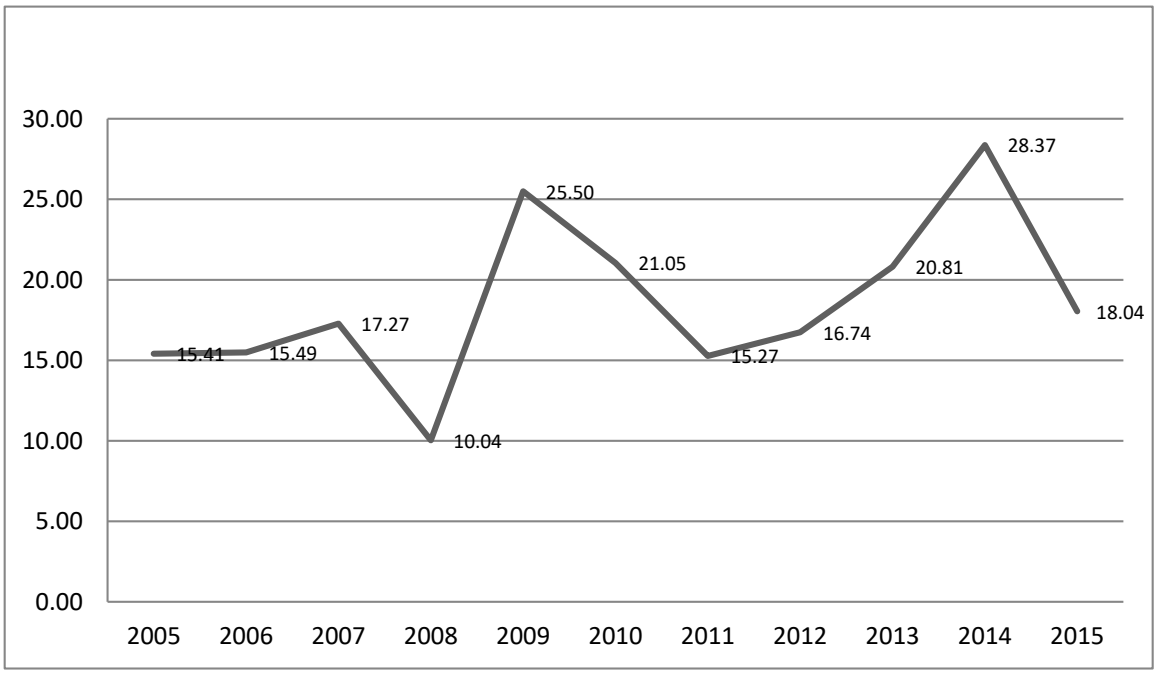

المصدر نفسه

الرسم (4): نسبة الإنفاق على التسلح من مجموع الإيرادات الضريبية في عيّنة من البلدان النفطية وغير النفطية 2015-2016 (نسب مئوية)

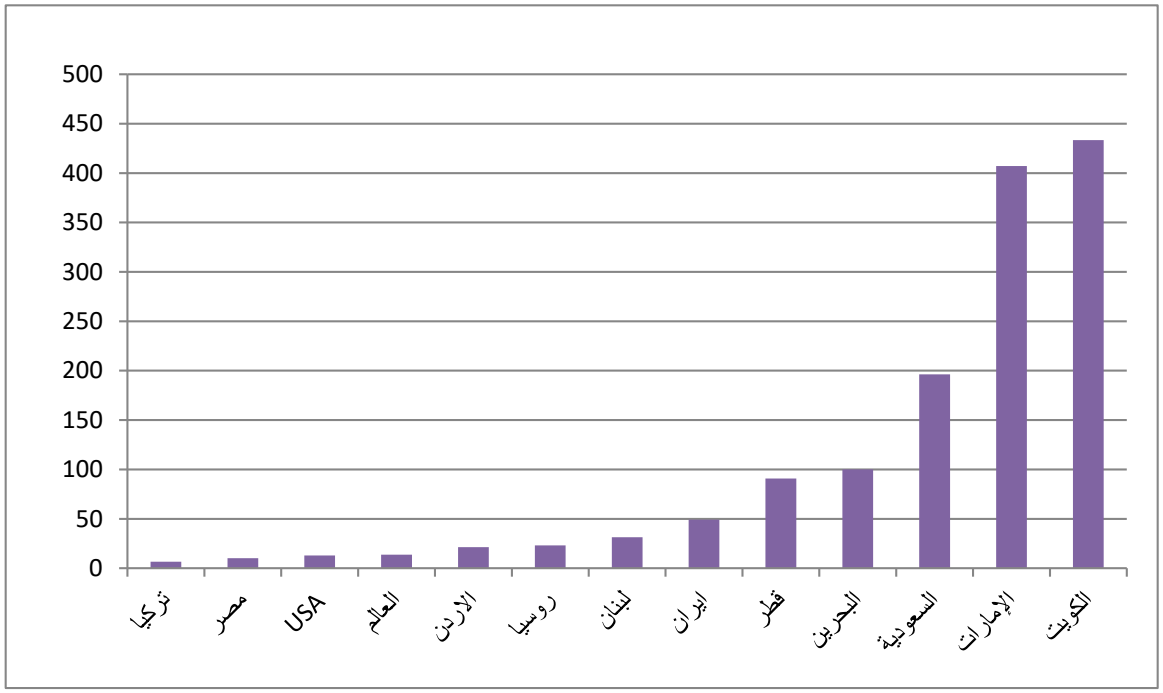

المصدر نفسه

الرسم (5) العلاقة بين ريع الموارد الطبيعية ومؤشر عدم الفساد للعام 2015 في 64 دولة

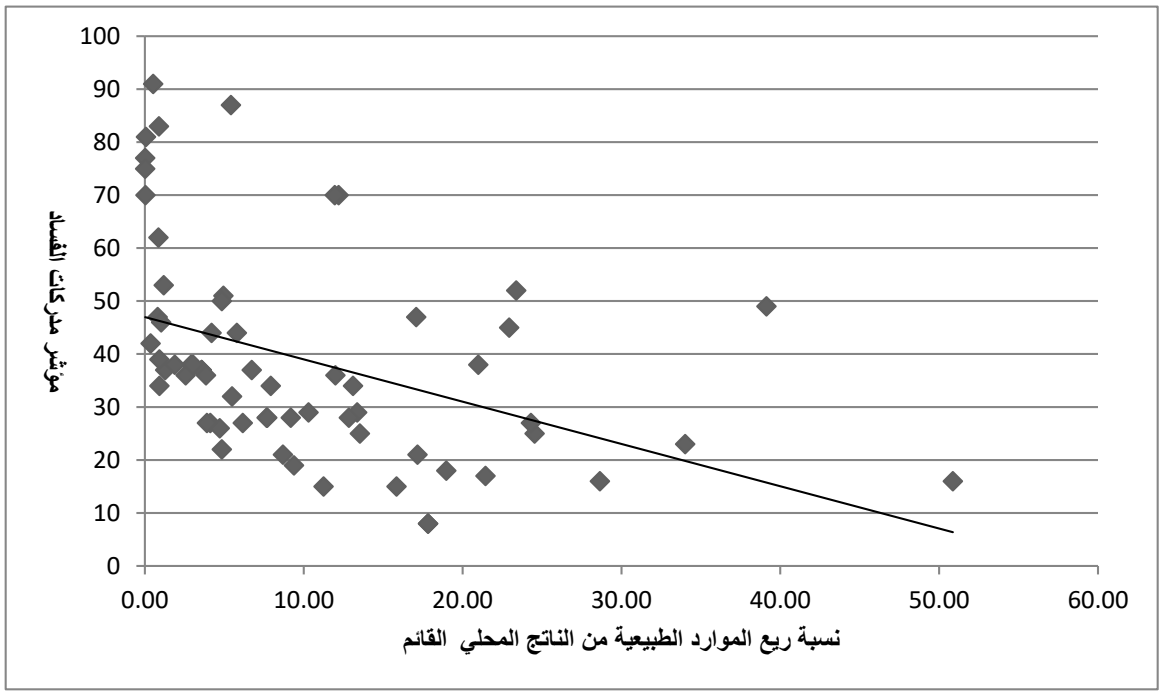

المصدر نفسه

إضافة إلى ما تقدم، تزيد غنى الموارد اللامساواة الأفقية (أي اللامساواة بين الجماعات) التي تعدّ أحد الأسباب الأساسية للنزاعات والصراعات، وذلك بخلاف المساواة العمودية (بين الأفراد والطبقات والأسر) التي تزيد العنف الاجتماعي وليس العنف السياسي.

تعزز اللامساواة الأفقية الإحساس بالظلم والحرمان، وتؤدي إلى التعبئة الإثنية، وتقود إلى ارتفاع كبير في احتمالات نشوب العنف واستدامته[18]، ومع ذلك فإن التفاوت الاجتماعي لا يعدّ سبباً كافياً لنشوب النزاعات ما لم يترافق مع عوامل أخرى أثنية وسياسية وجيوسياسية واقتصادية. وأخيرًا فإن ضعف قدرة الدولة على تقديم الخدمات يزيد العقبات التي تحول دون بناء السلام وتقوض بنية ما بعد النزاع وتهدد بعودته خلال مدة زمنية أقصر.

[18] Graham Brown & Others, OP. Cit.

See also: Mathias Stiefl; " Rebuilding after War: a Summary Report of the War-Torn Societies Project's"; WSP, UNRISD, 1998.

السلام الليبرالي ورأسمالية الفوضى: الإعمار بصفته استكمالاً للحرب بوسائل أخرى

تمثل عمليات إعادة الإعمار امتدادًا طبيعيًا للرؤية التنموية والاقتصادية التي تعتمدها الدولة، وهي لا تخلو من ملامح أيديولوجية على المستوى العالمي.

في أواسط الثمانينيات نُفض الغبار عن أطروحة ما يسمى "السلام الليبرالي"، والتي تفترض أن الليبرالية هي استراتيجية ملائمة لإعادة بناء المجتمعات الممزقة بعد الحروب. تنطوي هذه الأطروحة على مشاكل وتناقضات. قد يكون صحيحًا أن الديمقراطية قد تؤدي إلى السلام الداخلي (الأهلي)، إلا أن غياب الحرب بين الديمقراطيات لا يعني أن هذه الأخيرة لا تحارب، بل على العكس تمامًا تنفق الدول المسماة "ديموقراطية" النسبة الأعلى من الإنفاق العسكري العالمي. وهذا يطرح شكوكًا جدية بشأن ما إذا كان الانتقال إلى الديموقراطية الليبرالية يقود إلى السلام، وأنه الطريق الأفضل لإدارة مراحل ما بعد النزاع على صعيدي إعادة الإعمار وبناء المجتمعات؟

هذه هي الإشكالية التي حاول رونالد باريس معالجتها في إحدى دراساته[19] والتي عرض فيها الآراء والأبحاث التي تبيّن التأثيرات المقوّضة للاستقرار الناتجة عن الليبرالية. وخير دليل على ذلك، الاضطرابات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي ترافقت مع الليبرالية السياسية ولا سيما في البلدان الهشة، بل إنّ إحدى الدراسات أظهرت أن الدول ذات الديمقراطيات الناشئة أكثر عرضة للحرب أثناء محاولتها تجاوز مشاكلها الداخلية[20]. وهذه الاستنتاجات شكلت القسم الأساسي من نقد باريس لفرضيات "السلام الليبرالي" التي تقف خلف استراتيجيات إعادة الإعمار ما بعد الحروب.

اختبر باريس فرضية أن "التحرير الاقتصادي" تشجع السلام وتساعد على بناء الدول التي مزقتها الحروب Conflict- torn States، معتمداً في ذلك على مراجعة نجاح أو فشل المبادرات ذات الصلة في العديد من البلدان التي عانت من الحروب في السنوات 1989- 1999. ثم عالج أثر استراتيجيات إعادة الإعمار القائمة على "اللبرلة" Liberalization والسوقنة Marketization من خلال دراسة 14 حالة/ بلدًا، فوجد أن فرضيات السلام الليبرالي و"الدمقرطة" السريعة أدت إلى شحن التوتر الاجتماعي والإثني في كثير من الحالات، وإلى تشخيص خاطىء لجوهر المشكلة في المناطق المعرضة للأزمات. ففي الحالة الفلسطينية مثلًا، فإن الخلط بين ما أسماه عمليات السلام من جهة ومبادىء إجماع واشنطن: الخصخصة، والليبرالية الاقتصادية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، أظهر جهلًا عميقًا بحاجات المجتمع الفلسطيني، فالمشكلة

---

[19] See; Ronald Paris; "Saving Liberal Peace Building"; Review of International Studies, vol. 36, Issue2, April 2010, PP: 337-366.

[20] Mandy Turner; "At the War's End; Building Peace after Civil War"; (by Ronald Paris, Cambridge University Press, 2004, 302 pp) Democratiya 6/ Autumn 2006, p:94-95.

الاقتصادية في المناطق المحتلة لا يتسبب بها تدخل الحكومة، بل تكمن في استمرار "الهيمنة الإسرائيلية على مناطق السلطة الفلسطينية" الناشئة عن بنود اتفاق أوسلو.

وكما لاحظ ريك هوبر في أواسط التسعينيات، لم تكن الانتخابات الحرة والعادلة كافية لازدهار الديمقراطية في كمبوديا وليبيريا[21]، كما لم يفلح الأمر نفسه في إعادة بناء المجتمعات العربية وتطوير اقتصاداتها وتحسين معيشة سكانها في مرحلة ما بعد الاحتجاجات، بمجرد إخلاء المنتفضين لميادين التظاهر واحتشادهم أمام صناديق الاقتراع.

تُقدّم إعادة إعمار ما هدمه العدوان في حرب تموز 2006 في لبنان مثالًا آخر على وجود بدائل "للسلام الليبرالي". وهذا ما يقر به باحثون غربيون مثل روجر جيني" R. Ginty [22]. لاحظ هذا الأخير أن إعمار ما هدمه عدوان 2006 حصل دون رعاية دولية واسعة النطاق وبلا إجراءات سياسية واجتماعية مفروضة مسبقًا. ففي عمليات إعادة الإعمار تلك ظهر فاعلان غير غربيين (كما يضيف جيني) الدول العربية وجهاد البناء. واعتمادًا على دراسات حقلية، بيّنت المقالة[23] الحدود التي وصلت إليها أنشطة إعادة الإعمار من دون رعاية غربية الأمر الذي ينطوي على تهديد ما، وإن لم يكن تهديدًا حاسمًا، لمقاربة السلام الليبرالي في مجال إعادة الإعمار.

في أعقاب حربي العراق وأفغانستان، تفرّع عن مفهوم "السلام الليبرالي" مفهوم آخر يتعلق بما يمكن تسميته رأسمالية المقاولين ورواد المشاريع ورجال الأعمال، هؤلاء الذين يقومون بدور مكمل لما تقوم به الجيوش (الأميركية) من خلال القيام بأنشطة إعمارية تحت رعايتها. ولا يقتصر الأمر على النهوض بمناطق النزاع والحرب بل يتعداه إلى إعادة تشكيل الرأسمالية نفسها لتغدو أكثر تحررًا من الضوابط والقيود.

لنقرأ بانتباه الفقرة التالية: "يحاول صنّاع القرار في كل مكان توجيه الأحداث على نحو يمكن التنبؤ به، لكنّ نظامًا اقتصاديًا ناجحًا قائمًا على دور روّاد المشاريع والمقاولين ورجال الأعمال Entrepreneurial economics يتطلب القبول برأسمالية الفوضى Messy Capitalism، فحتى لو بدت هذه عشوائية تمامًا فإنّها تكفل النمو والانتظام في الأمد البعيد".

هذه العبارات وردت في مقالة لكارل شرام (رئيس مؤسسة كوفمان والمؤلف المشارك لكتاب الرأسمالية الجيدة والرأسمالية السيئة)، تزامن نشرها مع مؤتمر "قمة المبادرين واقتصاد التدخل والغزو Expeditionary economics الذي نظمته المؤسسة نفسها في أيار 2010، وبحث في

---

[21] Ibid, p: 99.

[22] روجيه ماك جينتي: محاضر أول في قسم السياسة وعمليات إعادة الإعمار ما بعد الحرب في جامعة يورك.

[23] Rojer Mac Ginty; "Reconstruction Post-War Lebanon: A Challenge to the Liberal Peace?"; Conflict Security and development; Vol. 7, 2007; Issue 3; PP: 457-482.

الدروس المستفادة من عمليات إعادة البناء الاقتصادي في مرحلة ما بعد النزاعات، بدءًا بمشروع مارشال مرورًا بحروب البلقان وانتهاءً "بنقاش صريح" لتجربتي العراق وأفغانستان[24].

يطرح شرام والمشاركون في "القمة" منظورًا جديدًا لاقتصاد الدول الفاشلة التي استهدفتها حملات عسكرية أميركية، انطلاقًا من عدة فرضيات، أولها فشل الولايات المتحدة الأميركية في إعادة إعمار الدول التي استهدفتها بالغزو، حيث كان اقتصادا العراق وأفغانستان يترنحان ويسجلان منذ غزوهما أداء مخيبًا. وثانيها أنّ النمو الاقتصادي هام لبناء الاستقرار الاجتماعي، ويجب أن يكون غاية رئيسية للغزوات العسكرية وحملات الإغاثة. فالهدف الأساسي للمشاريع في مناطق النزاع، حسب ما يفترضه هؤلاء، ليس إيصال الخدمات الجيدة للمدنيين، بل إحداث تأثير بسيكولوجي على السكان لخفض معدلات العنف ومنع "المتمردين" من التحريض على الاحتلال أو ملء الفراغ.

الفرضية الثالثة، هي أنّ الجيش الأميركي لن يحقّق أهدافه من خلال القوة وحدها، أو بتقديم الدعم اللوجستي للمجتمعات المحتلة فحسب. صحيح أن معظم المخططين العسكريين ليس لهم خلفية اقتصادية معتدّ بها، لكنهم يعون دون شك أن العنف والاضطرابات العالمية تتقوى بضعف الفرص الاقتصادية. ولذلك فإن على "الجيش" التعامل مع إعمار المناطق المحتلة اقتصادياً على أنه جزء لا يتجزأ من أي إستراتيجية مستقبلية للغزوات الخارجية.

وما يسمّى اقتصاد التدخل، وبالأحرى اقتصاد الاحتلال، يجب أن يُبنى على أفكار واضحة عما ينبغي فعله، فعندما ترسل أميركا جنودها إلى ما وراء البحار عليها أن تبذل جهودًا على ثلاثة صعد: الغزو والاجتياح، تكريس الاستقرار، بناء الاقتصاد، بحيث لا يكون النمو مهمة منفصلة تبدأ بعد الانتهاء من تحقيق الأهداف الأخرى.

إن فشل تجارب إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات، وهذه فرضية أخرى من فرضيات رأسمالية المقاولين، لا يعود فحسب إلى التوترات العسكرية والأمنية، أو إلى قصور البنى التحتية والإدارية في البلدان المحتلة، بل يكمن أساسًا في عقيدة النمو السائدة التي تعطي أهمية كبيرة للخطط والبرامج الكبرى المدارة مركزياً، وذلك على حساب المبادرات التي يطلقها روّاد المشاريع في القطاع الخاص، حتى أن "عقلية التخطيط المركزي لا تزال حسب هؤلاء مهيمنة في أوساط التنمية الدولية".

[24] Carl J. Schramm; "Expeditionary Economics: Spurring Growth After Conflicts and Disasters"; Foreign Affairs; May/June 2010 issue.

وبما أن لدى القوات المسلحة الأميركية ما يكفي من الموارد لجلب النمو للبلدان المدمرة (وهي تستحوذ على حوالي خُمس المساعدات الحكومية الموجهة إلى الخارج)، كما أنها تمتلك دافعًا قوياً لوقف النزفين البشري والمادي وتقليص أمد الاحتلال، فإن عليها أن تساهم أيضًا بصياغة عقيدة اقتصادية للتدخل، تتعارض مع العقيدة القديمة للتنمية القائمة على المشاريع الضخمة، فتتبنى خططاً أكثر تواضعًا وفعالية يتولاها مقاولون غير منظمين حكوميًا، فالتنمية الناجحة تتطلب إستراتيجية واضحة وليس خططًا ثقيلة. والأداء الاقتصادي الذي تسيّره المبادرات الخاصة يظل وفق هؤلاء أفضل تنظيمًا وفعالية من الأنشطة الكبرى المدارة مركزيًا.

فكرة الفوضى تقع إذًا في صلب عقيدة النمو الجديدة، التي يمكن تطبيقها أولًا في البلدان الفاشلة والمحتلة، وتعميمها تاليًا على دول أخرى. وللوهلة الأولى يبدو عدم التنظيم الاقتصادي متعارضًا مع الهدف العسكري التقليدي وهو فرض النظام في مرحلة ما بعد الغزو، لكن التدقيق في ذلك يكشف، بحسب شرام و"قمة المبادرين"، عن أن الاستقرار المنشود هو سياسي واجتماعي وليس اقتصاديًا بالضرورة. فالفوضى الاقتصادية برأيهم، توفر دينامكية من شأنها دفع الأمور قدمًا إلى الأمام، وهي لا تتسبب بالاضطراب الاجتماعي أو السياسي. أما إذا تعارض هدفا الاستقرار الاجتماعي والتحرير الاقتصادي كما في بعض حالات الخصخصة فينبغي اختيار الهدف الثاني، والقبول بالتالي بجرعات (ضرورية) من عدم الاستقرار!

يميل المنظور الاقتصادي الجديد إلى عدم الفصل بين المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية للحملات العسكرية، ممهداً بذلك لتغير جديد في النظرة الأميركية للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة والحرب. في عهد بيل كلينتون كانت الدبلوماسية هي الوسيلة المفضلة لفتح الأسواق، والاستحواذ على الموارد الحيوية. الحرب كانت خياراً ثانياً. مع إدارتي جورج بوش حصل العكس، وباتت القوة العسكرية الأداة المعوّل عليها لتحقيق الغايات الاقتصادية والسياسية المختلفة، وهذا أدى إلى تضخيم دور المنظمات الحكومية، كما دفع الجيش الأميركي إلى واجهة البيروقراطية الحكومية كونه الأكثر تنظيمًا وقوة ووفرة في الموارد. أما المنظور المشار إليه هنا فيقترح خطًا ثالثًا هو بمثابة مزيج من رؤيتي بوش وكلينتون، حيث يتم تقليص دور المنظمات الحكومية لصالح دور أكبر يؤديه الجيش، ليكون هو نفسه مظلة للمبادرات الخاصة وضامناً لها. والذروة الجديدة التي وصل إليها الرئيس الأميركي الأخير رونالد ترامب فتمثل في أن النهب لم يعد محدودًا باقتناص الفرص الاقتصادية من خلال المبادرين والمستثمرين والشركات الكبرى، بل صار مهمة مباشرة يقوم بها ساكن البيت الأبيض نفسه ويفرضها فرضًا على من يقول إنهم "ركّاب بالمجّان" Free riders في نظامه الأمني والعسكري (كما فعل مع السعودية في قمة الرياض 2017).

يستنتج باريس في بحثه أن التحول السريع نحو الديمقراطية والسوق في البلدان الخارجة من الحرب، يؤدي إلى تفاقم التوترات، فالرأسمالية والانتخابات كلاهما يشجع المنافسة، والليبرالية تحفز التوتر الاجتماعي في مجتمعات ما بعد الحرب، لأنها تضع الربح قبل الناس والخصخصة قبل الوظائف، والتجارة الحرة قبل الأمن الغذائي، وحقوق الملكية قبل الرفاه الاجتماعي، والأمن قبل التنمية، وبناء المراكز المدينية الفخمة قبل أماكن السكن والمعيشة.

والحل الذي توصل إليه هو أن عمليات اللبرلة والانتخابات وسياسات التصحيح البنيوية يجب أن تكون مسبوقة بإعادة بناء المؤسسات، ورعاة السلام والإعمار يجب أن يكونوا هم أنفسهم بناة الأمة Nation builders. وفي سياق مماثل أكد جوزيف ستيغليتز في كتابه الشهير "خيبات العولمة"، على الحاجة إلى بناء مؤسسات تدعم الأسواق والنهوض الاقتصادي وتهيء الظروف لمشاركة متوازنة للقطاع الخاص وتكون ضمانة "الملكية الوطنية لعملية التنمية".

إن الأفكار والنظريات المتعلقة بإعادة البناء هي في الواقع الجزء المتمم لنقاشات التنمية، وإذا كانت النيوليبرالية هي الآن محل نقد واسع من قبل منظرين ليبراليين بالأساس، مثل ستيغليتر وجورج سوروس وجيفري ساكس، فإن أطروحة السلام الليبرالي يمسّها النقد نفسه. وكما لاحظ باحثون آخرون ينتمون إلى التيار الليبرالي الوسطي الرئيسي، فإن إجماعًا جديدًا بات يطرح الحاجة إلى استراتيجيات تنمية تصل إلى أبعد من السياسات الماكرو اقتصادية التقليدية، حتى يمكن التغلغل في مجتمعات الدول النامية وتغييرها من الداخل وتوفير شروط تطورها وتقدمها.

خلاصة بشأن نماذج إعادة الإعمار

إن عمليات إعادة الإعمار البلدان العربية هي بالأساس عملية إعادة بناء للمجتمعات نفسها التي مزقتها الحروب، وللاقتصادات التي خسرت خصائصها الإنتاجية، وللموارد البشرية المبعثرة والمشتتة، وللدول التي فقدت ركائزها السيادية، ولموازين القوة والردع التي لا تقوم الدولة الوطنية ولا يستقر النظام الاقليمي من دونها.

واستنادًا إلى ما تقدّم في هذه الورقة، تقتضي إعادة إعمار ما هدمته الحرب التعامل مع الأمور الآتية:

1- اختيار نموذج التنمية المناسب، الذي يتحاشى تبديد الموارد من خلال التنسيق المسبق للاستثمارات، ومعالجة نواقص وعيوب الأسواق وفشلها، وتحديد الإطار المنظم لعمل القطاع الخاص.

2- تبني مفهوم مركب ومتطور للدولة القوية، تكون معه قادرة على قيادة مجتمعها إلى أهدافه الداخلية في التنمية والرفاه والتمثيل الحر، وغاياته الخارجية في الاقتدار والاستقلال والمنافسة، بأقل قدر من الإكراه والإرغام.

2- أن يكون نموذج إعادة الإعمار ملائمًا لحاجات إعادة البناء المادية والبشرية والاجتماعية. هنا لا بد من تجنب أطروحات السلام الليبرالي القائم على مزيد من التبعية لمصادر التمويل الخارجي، أو رأسمالية المقاولين القائمة على مزيج من الفوضى وإعادة هندسة المجتمعات الخارجة من الحرب وإحلال المتعهدين والمقاولين محل القطاع العام، وجعل عمليات البناء جزءًا من السياق العسكري الواسع، والتي تدل بصورة أو بأخرى على أن إعادة البناء هي من المنظار الغربي عمومًا والأميركي خصوصًا استمرار للحرب لكن بطريقة أخرى.

وبخصوص سورية فإن إعادة الإعمار يجب أن تكون قادرة على القيام بالآتي:

- إعادة الدخل إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب بعد أن فقد حوالي 226 مليار دولار تراكميا خلال سنوات النزاع.

- معالجة مشكلة الفقر المديني والريفي المتمادي والذي سجّل مستويات عالية قبل الحرب (حوالي ثلث السكان حسب أرقام UNDP; 2011) وتضاعفت أرقامه أثناءها.

- زيادة معدلات الاستثمار الذي هبطت هبوطًا حادًا خلال الحرب، فتراجع معدلًا الاستثمار الخاص والعام من 12 بالمئة للأول و9 بالمئة للثاني عام 2010 إلى 4 بالمئة وأقل من واحد بالمئة على التوالي عام 2015.

- التعامل مع نزف الموارد البشرية، علمًا بأن الحرب تسببت بإرتفاع نسبة البطالة إلى مستويات هي الأعلى مقارنة بالدول التي تعاني من الحروب، لتشمل أكثر من ثلاثة أرباع الناشطين اقتصادياً (78 بالمئة) ناهيك بالعدد الهائل للاجئين. وعلى العموم لا بد من العثور على طريقة ما لامتصاص فوائض أسواق العمل التي أضافت خلال سنوات الأزمة ما لا يقل عن 482000 عاطل من العمل سنوياً خلال الأزمة.

- السيطرة على عجز الميزانية العامة ومنع تراكم الدين العام، كي لا يصل إلى مستويات لا يمكن بعدها السيطرة على ديناميكيات نموه كما حصل في لبنان، علمًا أن الدين العام السوري أرتفع من 30 بالمئة قبل الحرب إلى 150 بالمئة منه عام 2015.

هناك من سيطرح على السوريين مثلًا النموذج الليبرالي لإعادة الإعمار الذي جسّدته على نحو خاص في التجربة اللبنانية شركة سوليدير العقارية، مبررين ذلك بالدمار الهائل الذي لحق

بقطاع المساكن، والذي يشكل، إلى جانب الأضرار اللاحقة بقطاعي التعليم والصحة، الجزء الأكبر من خسائر الحرب[25].

سيطرح آخرون النموذج المركزي أو شبه المركزي للإعمار، تبعًا لامتلاك الدولة السورية قطاعًا عامًا صلبًا، تمكن من الصمود والحفاظ على فعالية مقبولة أثناء الحرب، لكن ذلك سيصطدم بضخامة الموارد المالية والبشرية والمادية المطلوب توفيرها لإدارة عملية إعمار بهذه الضخامة، وبضرورة إعادة بناء المؤسسات العامة على نحو تتخلص معه من الشوائب الإدارية التي عانت منها قبل الحرب وتفاقمت أثناءها.

ولعل النموذج الأفضل بالاستفادة من التجربة اللبنانية أيضًا هو النموذج التضامني التشاركي الذي برز بعد حرب تموز 2006 في لبنان وسجل نجاحًا منقطع النظير. نجحت مؤسسة وعد التي تعد ركيزة هذا النموذج في إعادة إعمار ما هدمه العدوان عمرانيًا ومجتمعيًا واقتصاديًا، بأقل التكاليف وأفضل السُبل، وتمكنت من تعبئة الجهود والإمكانات المحلية المادية والبشرية إلى أقصى حد ممكن، وذلك مقارنة بإخفاق شركة سوليدير في تحقيق الأغراض الرئيسيّة لوجودها، على الرغم من ضخامة التمويل الخارجي الذي حصلت عليه (للمزيد راجع الملحق).

[25] يقدر البنك الدولي في دراسته المشار إليها أعلاه عن نتائج الحرب السورية، أنه من أصل عشر مدن ركزت عليها الدراسة فإن 7 بالمئة من المساكن دمر تمامًا و20 بالمئة تضرر، ومن بين المحافظات الثماني فإن 8 بالمئة من المنازل دمر تمامًا و23 بالمائة منها لحقت به أضرارًا مختلفة. وعلى الصعيد الصحي تضرر خمسون بالمئة من التجهيزات الصحية و16 بالمئة دمرت تمامًا. والنتيجة نفسها تقريبًا في قطاع التعليم الذي لحقت الأضرار بـ 63 بالمئة من تجهيزاته من بينها 10 بالمئة دمار كلي.
وبالأرقام بلغ عدد المنازل المهدمة في المحافظات الثماني 220826 منزلًا والمتضررة جزئيًا 649449 منزلًا بمجموع يساوي 870275 منزلًا تشكل 29.5 بالمئة من مجموع المساكن في المحافظات المشمولة بالدراسة.

جدول (1): إحصاءات اقتصادية عربية

المؤشر	السنة	العالم العربي
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	2016	6153.1$
إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي (٪)	2015	٪ 25
أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي	2014	٪ 15.7
أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي	2014	٪ 7.0
الإيرادات البترولية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي	2014	658,154 مليون دولار أميركي
نسبة الإيرادات البترولية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي من الناتج المحلي الإجمالي	2014	٪ 24.1
الهيكل السلعي للصادرات العربية نسبة صادرات الوقود والمعادن من إجمالي الصادرات (٪)	2014	٪ 69.6
الهيكل السلعي للصادرات العربية نسبة المصنوعات من إجمالي الصادرات (٪)	2014	٪ 25.1

المصدر : إحصاءات البنك الدولي، التقرير العربي الموحد 2016

جدول (2): مؤشر التنمية البشرية في البلدان العربية والأقاليم الأخرى 2015

الاقليم	مؤشر التمية البشرية 2015
البلدان العربية	0.687
شرق آسيا والمحيط	0.720
أوروبا وآسيا الوسطى	0.756
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.751
جنوب آسيا	0.621
الصحراء الكبرى أفريقيا	0.523

المصدر: الأمم المتحدة؛ تقرير التنمية البشرية: 2016

جدول (3): حصة الفرد من الناتج المحلي في عيّنة من الدول عامي 1960 و2016 (بالدولار الأميركي الجاري)

البلد	1960	2016	تضاعف حصة الفرد من الناتج 1960-2016 (بالمرات)
مصر	165	3514	21.3
اليونان	533.7	18104	34
الصين	89.5	8123	91
هونغ كونغ	429	43681	102
كوريا الجنوبية	158	27538	174
تونس	218	3688	17
الدول متوسطة الدخل-الشريحة العليا	185	185	43
العالم العربي	222	6153	27

المصدر: إحصاءات البنك الدولي

جدول (4): مقارنة حصة الفرد من الناتج المحلي بين عدد من البلدان 1960 و2016 (بالمرّات)

البلدان	1960	2016
كوريا/مصر	0.96	7.8
اليونان/مصر	3.23	5.15
الصين/مصر	0.54	2.31
العالم العربي/دول متوسطة الدخل من الشريحة العليا	1.2	0.77
هونغ كونغ/ العالم العربي	1.93	7

ملحق

في التجربة اللبنانية برزت 4 نماذج هي النموذج المركزي في الستينيات والنموذج شبه المركزي أثناء الحرب الأهلية والنموذج الليبرالي ما بعدها والنموذج التضامني التشاركي لإعادة إعمار ما هدمته حرب تموز العدوانية عام 2006. ونتناول فيما يأتي هذه النماذج مع التركيز على النموذجين الأخيرين:

1- النموذج المركزي

في هذا النموذج تؤدي الدولة دورًا محوريًا في الإعمار، فتشغل البيروقراطية الحكومية الإدارية والمهنية موقعًا أساسيًا في وضع الأهداف، وصوغ الهوية المعمارية، وتصميم أطر التمويل والتنفيذ. وغالباً ما يكون القطاع العام هو المخطط والممول والمنفذ. هذا النموذج الذي استلهمه لبنان قبل نصف قرن تقريبًا هو اجتماعي النزعة، وتزامن تطبيقه في ذلك الوقت مع تقدم دولة الرعاية الشاملة، وزيادة الاستثمارات العامة، ومحاولة تطوير البنية المؤسساتية للدولة.

وعلى الرغم من القيم الوطنية الجامعة التي حملتها السياسات الإعمارية ذات التوجه المركزي، وخصوصًا في محاولتها تطويع المجال المديني لصالح مبادىء اجتماعية اقتصادية وطنية أعلى، فإن محاولة إخضاع الإنماء لمفاهيم تكنوقراطية مشوبة بالبيروقراطية قلل من فعالية هذا التوجه وسهّل الانقلاب اللاحق عليه، وساهم في ذلك عدم تمثيل القوى الاجتماعية والسلطات المحلية على نحو كاف في رسم الصورة المتوخاة للمدينة. وقد عزا الكتاب الأبيض الصادر سنة 1973 عن المديرية العامة للتنظيم المدني فشل سياسة تخطيط بيروت وضواحيها إلى المقاومة الخفية التي أبداها طيف واسع من المتضررين بدءًا بكبار المضاربين وأصحاب النفوذ، وانتهاءً بالمهشمين القاطنين في أحزمة البؤس وبيوت الصفيح، وتوقع هذا الكتاب أن يزداد الوضع سوءاً حتى عام 2000 ما لم تُعتمد حلول تنظيمية جدية (وهذا ما لم يحصل).

كان من أسباب إخفاق محاولات التطوير المديني لبيروت ربط وظيفتها الاقتصادية باقتصاديات النفط، المعرضة لتقلبات وفورات من شأنها أن تقوّض أسس التخطيط السليم، فمن الصعب التحكم بنمو مدينة تتلقى تدفقات مالية غير منتظمة من البترودولار، وتشهد فقاعات عقارية تارة وركودًا طويلًا تارة أخرى، تأثرًا باتجاهات فوائض النفط وسلوك الدول والحكومات التي تتولى إنفاقها.

مع ذلك، يمكن منح الرؤية الإعمارية ذات الطابع المركزي التي اعتمدت في ذلك

العهد تقديرًا إيجابيًا كونها:

أ- تبنت فكرة التخطيط بعيد الأمد.

ب- رُبطت الرؤية الإعمارية بخطة شاملة للإنماء، وضعت استنادًا إلى ما انتهت إليه بعثة إرفد[26]، وأنشئت بموجبها مراكز تنموية قطبية من فئات أولى وثانية وثالثة تغطي كامل الأراضي اللبنانية، بهدف تحقيق التنمية الشاملة[27].

ج- سعت إلى شد أواصر النسيج الاجتماعي الوطني، وتخفيف حدة التفاوت بين السمات العمرانية والمدينية المعبّرة عن تمايزات اجتماعية وطبقية.

لكن هذه الرؤية المركزية التي يطغى فيها حضور الدولة في كل المراحل من التخطيط إلى التنفيذ، لم تول اهتمامًا موازيًا للجوانب الرمزية والجمالية، ولم تحقق التكامل العمراني بين المناطق، فبقيت الاستفادة من خصائص الموقع محصورة ببعض الأماكن التي حظيت بإهتمام المستثمرين والوافدين، في حين كان ممكنًا تعميم المزايا التفاضلية للبلد من خلال تقسيمه إلى محاور متجانسة تنمويًا من جهة ومتكاملة تنظيميًا من جهة ثانية، ويضاف إلى ذلك ما سبقت الإشارة إليه من ضعف لمشاركة المجتمع المحلي في وضع التوجهات العامة للتنظيم والتخطيط، ما يعطي العملية هيكلية تراتبية تبدأ من قمة الهرم الإداري العام وتنتهي بأسفل سلّم التنفيذ، مع غياب شبه تام للسكان المعنيين بالعملية.

2- النموذج شبه المركزي

تسجل الدولة وفق هذا النموذج حضورًا قويًا في مجالات التخطيط وإعادة الإعمار، لكن في سياق أكثر مرونة وتحديدًا من النموذج المركزي، ومن خلال أُطر ومؤسسات تتمتع باستقلال مالي وإداري نسبي، ويترافق دورها مع حضور أقوى للقطاعين الأهلي والخاص. هنا يكون دور للحكومة أقوى في مراحل التخطيط مقارنة بالتنفيذ والتمويل، وتتخذ سياسات الإعمار طابعًا وظيفيًا- مناطقيًا واضح المعالم ومحدد الجوانب والتوقيت (مثل تنظيم منطقة لهدف محدد)، ويتخذ التخطيط المديني مسارين متزامنين من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى.

---

[26] درست هذه البعثة المعطيات الإحصائية للجغرافيا البشرية والاقتصادية في لبنان وانتهت إلى أن صغر لبنان لم يمنع من ظهور فروقات هائلة بين المناطق.
See : Mission IRFED ; Besoins et Possibilités de Développement du Liban Etude Préliminaire; République Libanaise-Ministère du Plan ; 1960-1961.

[27] للمزيد راجع: مجموعة من الباحثين، الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية: نقاش في المبادئ والخيارات؛ بيروت: المركز الاستشاري، الطبعة الأولى، 2008، ص 127- 128.

في تجربة إعادة الإعمار التي أعقبت انتهاء موجة العنف الأهلي الأولى عام 1977، اتفق على إلغاء وزارة التصميم بدعوى إخفاقها خلال طيلة عشرين عامًا في وضع المخططات الإنمائية موضع التنفيذ، وأنشىء بدلًا منها مجلس الإنماء والإعمار[28]، الذي أوكلت إليه أعمال إعادة البناء بعد الحرب، مع الحرص على إبقاء أصحاب الحقوق في أماكنهم.

وفي سياق هذا التوجه الإعماري الذي برز في أعقاب ما يعرف بحرب السنتين (1975- 1977)، واعتمد بصورة رئيسية على المساعدات العربية، وُضع مشروع إعادة بناء وسط العاصمة على أسس مشرقية، تبقيه ساحة اندماج وطني، فخصصت مساحات للأسواق الشعبية إلى جانب العمارات العالية والمقرات الحكومية ومكاتب الشركات الكبيرة ومع أن الدولة أبقت لنفسها موقعاً رئيسيًا في هذه العملية فإن فكرة إشراك القطاع الخاص في التمويل بدأت تظهر منذ ذلك الوقت، على شكل شركات عقارية مختلطة تشمل أصحاب الحقوق والدولة.

ويعدّ المشروع الأول لإعادة إعمار وسط العاصمة، والذي لم ينفذ بسبب استئناف القتال، استمرارًا للمرحلة الشهابية، حيث القطاع العام هو المحرك والموجه، وعلى عاتقه ألقيت مهام وضع أهداف التخطيط، وتمثيل مصالح الفئات المستهدفة وأصحاب الحقوق، وتنسيق العلاقة مع الفئات الأخرى المعنية والمؤثرة مثل القطاع الخاص، والسلطات المحلية والبلديات، الخ...

المثال الأحدث والأبرز للنموذج شبه المركزي، هو المؤسسة العامة لترتيب منطقة الضاحية الجنوبية الغربية (اليسار). أنشئت هذه المؤسسة عام 1996، بموجب المرسوم 9043 تاريخ 1996/8/30 (استناداً إلى المادة 22 من قانون التنظيم المدني الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 69/ 1983)، وذلك بعد جدل طويل بشأن الخيارات الإعمارية. كان رأي رئيس الحكومة آنذاك هو تكرار تجربة سوليدير، أي إنشاء شركة عقارية تتولى "تطوير" المنطقة، وتطوير المداخل الجنوبية لبيروت وإعادة إسكان قاطنيها[29]. رفض أبناء المنطقة وممثلوهم السياسيون (حزب اللّه وحركة أمل) بحزم هذا الخيار الذي يهدد بتهجير جماعي للسكان، واستقر

[28] انشىء المجلس بموجب المرسوم الاشتراعي رقم 5 تاريخ 1977/12/31، ومن مهامه:

- إعداد خطط وبرامج للاعمار واقتراح سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية تنسجم معها.
- وضع مشروع الإطار التوجيهي العام للتنظيم المدني.

[29] تمتد المنطقة المشمولة بمؤسسة أليسار على طول المداخل الجنوبية الثلاث لبيروت، وتقارب مساحتها 560 هكتاراً، يضاف إليها 25 هكتاراً من المساحات المردومة على الشاطىء قرب المدرج الغربي لمطار بيروت الدولي.

الرأي في نهاية المطاف وبعد أخذ ورد شديدين على إنشاء مؤسسة عامة.

المهمة الأساسية للمؤسسة كانت ترتيب المنطقة وتطويرها، وإنهاء المخالفات، وحل مشكلة المهجرين الذين قصدوا هذه المنطقة، بحثًا عن فرص عمل أو بسبب الأحداث الأمنية. وقد أقام هؤلاء بصورة غير نظامية وشغلوا أملاكًا عامة في الغالب، وذلك بدءًا من خمسينيات القرن الماضي، أحيانًا بتشجيع من بعض الزعامات السياسية في خضم تنافسها مع زعامات أخرى.

وكان من مبادئ المشروع إعادة إسكان المقيمين بصورة غير نظامية[30] في المنطقة نفسها بعد تسوية أوضاعهم وتشريع إقامتهم، وفق مخطط توجيهي جديد يعيد توزيع استخدامات الأراضي على وظائف متعددة (سكن، مجمعات ذوي الدخل المحدود، صناعات خفيفة، مواصلات، خدمات، سياحة، مرافق عامة، الواجهة البحرية....) ويأخذ بعين الاعتبار الموقع الحيوي للمنطقة ومواردها الكامنة. وستبدو اليسار بحلّتها الجديدة (لو نفذ المشروع) موزعة على 17 منطقة تختلف فيما بينها بنوع استعمال الأراضي ومعدلات الاستثمار السطحي، لتصير، باستثناء مجمعات ذوي الدخل المحدود، شبيهة إلى حد كبير بمناطق بيروت الأخرى[31].

تظهر مراجعة أهداف المشروع بعض خصائص النموذج الإعماري شبه المركزي، الذي يضع الأهداف الاجتماعية في كفة متوازنة مع الأبعاد العقارية والاقتصادية الأخرى للمشروع. ويعطى الناس دورًا أكبر في إعمار أو إعادة إعمار مجتمعهم مقارنة بالنموذج المركزي. لكن تلك الاهداف تتخذ طابعاً موضعيًا مؤقتًا ولا تندرج ضمن سياق تخطيطي طويل الأمد أو ضمن سياسات إنمائية شاملة.

[30] قدّر عدد السكان وقت إقرار المشروع بـ 111020 نسمة موزعين على مناطق بئر حسن، الأوزاعي، الجناح، المرامل، راجع:
Planning and Development of Beirut South western Suburbs, Survey Report Executive Summary, Dar Al HANDASAH, Beirut: Feb. 1996, P: 23-26.

[31] راجع:
مجموعة من الباحثين؛ اليسار الواقع والتحولات: مدينيًا اقتصاديًا اجتماعيًا، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ بيروت: الطبعة الأولى 1998. ص 3.

3- النموذج النيوليبرالي:

يتبنى هذا النموذج المحاججة الآتية: إن تمكين بيروت من منافسة المدن الإقليمية الأخرى يرتبط بهدف اقتصادي عام هو جذب التدفقات المالية على نطاق واسع لتحقيق نمو سريع، وهذا لا يتم إلا من خلال إطلاق العنان لقوى السوق، واعطاء القطاع الخاص أفضلية على غيره للتحكم بمفاصل السياسات الإعمارية، بما في ذلك تحديد طرق إعادة البناء والنسق المعماري. لكن هذه الرؤية الضيقة للنمو أشعلت شرارة المضاربة العقارية في بيروت، وهددت من ثمّ دور المدينة على الصعيد الاقتصادي الوطني، وصولًا إلى التفريط بتجانسها وإحباط آمال فئات اجتماعية واسعة في الإقامة فيها.

يقصي هذا النموذج أيضًا الدولة عن أي دور تنفيذي في إعادة الإعمار كما يهمش حضورها في مراحل التخطيط ووضع الأهداف، فالقائم على هذه العملية كما يشير البروفسير الفرنسي إريك فيرداي هو في كثير من الأحيان "استشاري خاص، يعتمد في تقييم المشروع نهجاً مالياً محدداً، في حين يضع التصورات الاجتماعية والقضايا المدينية المركزية والأماكن العامة في مرتبة أدنى"[32]. ويتخذ النسق المعماري النيوليبرالي طابعًا مشهديًا مغرقًا في الفخامة، مع مبالغات تخطيطيه وعمرانية غرضها كسب الاهتمام وإثارة الدهشة أكثر من كونها وسيلة تحقيق أهداف محددة.

ارتبط النموذج النيوليبرالي، بصعود الحريرية الاقتصادية في لبنان، والتي ركزت على ثلاثة مجالات: القطاع المالي، القطاع العقاري والتدفقات المالية من الخارج. وعلى عكس "الشهابية" التي استلهمت صعود الرأسمالية الاجتماعية وتلمست عن قرب العلاقة التي لا يمكن التنكر لها بين الاستقرارين الاجتماعي والسياسي، اتبعت الحريرية مسارًا يعطي الأولوية للرأسمال المعولم الوافد على الرأسمال المقيم، وللأموال الساخنة المضاربة على الاستثمارات المنتجة طويل الأمد، وللقطاع الخاص الاحتكاري على القطاع العام، وللسياسات النقدية التي ترعى تفشي الأنشطة الريعية وصعود رأس المال المالي على السياسات الاقتصادية والمالية التي شأنها تمتين البنية الإنتاجية.

وتعدّ شركة إعمار وسط بيروت "سوليدير"، العلامة البارزة في الرؤية الحريرية للاقتصاد اللبناني، لكنها لم تكن الأولى من نوعها. فقد سبقتها إرهاصات في عهد الرئيس الأسبق أمين الجميل. ففي عام 1983 بدأ العمل على تحديث مشروع إعمار الوسط المعلق منذ عام

[32] راجع: أريك فرداي؛ "البيئة، المدنية والمجتمع، إعادة الإعمار بين السياسة والثقافة المدنيية أفكار بدءًا من بيروت"، مؤتمر وعد: فرادة التجربة، بيروت: 13- 14 تموز 2012.

1977 بسبب الحرب. وحسب فرداي "أجريت دراسات التحديث بسرية من قبل شركة أوجيه لبنان التي حددت مضمون المشروع واتجاهاته العميقة، واعتمد على هذه الدراسات لاحقًا في وضع مشروع 1991"[33]. ومنذ ذلك التاريخ رُسم أفق جديد لعمليات إعادة الإعمار أداته التنفيذية شركات عقارية تحول الحقوق المادية والعينية إلى حقوق مالية (أسهم) يتشارك فيها أصحاب الحقوق الأصليين مع المكتتبين في رأس المال، ويتم اللجوء إلى السوق لتأمين التمويل الرئيسي، دون أن يكون للدولة أي دور تقريبًا.

شركة سوليدير

تعدّ هذه الشركة نقطة تحوّل في التخطيط المديني في لبنان، وشاهدًا فاقعًا على الإعمار النيوليبرالي، وهو ما يبدو في الطريقة التي أقر بها المشروع مع غياب الحد الأدنى من التوافق الاجتماعي والوطني بشأنه، والمخالفات التي رافقته والمبالغات التي أحاطت به، والخلط غير النزيه بين المصلحتين العامة والخاصة، فضلاً عن المفارقة المتمثلة في إعطاء القطاع الخاص الحق، ودون رقابة تقريباً، بالاستحواذ على مساحة واسعة داخل العاصمة، ووضع اليد على نقطة ذات أهمية استثنائية على طول الشاطىء اللبناني بل على الضفة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط.

ركز المشروع على النواحي الجمالية والتجارية أكثر من الجوانب الاقتصادية دون أي اهتمام يذكر بالشأن الاجتماعي. ولم يضع المخططون في حسبانهم استعادة شيء من تراث المدينة ونسيجها المديني السابق ولو على نحو رمزي هدفه الإبقاء على الملامح العامة لهوية المنطقة التاريخية.

لم ينجح المشروع كما وعد القائمون عليه في جعل الوسط التجاري قلبًا نابضًا لاقتصاد وطني تقوده عاصمة تتدفق إليها رؤوس الأموال دون توقف، وهذا الاخفاق له دلالة كبيرة كونه الذريعة التي اعتمد عليها من أجل تبرير ما حفل به المشروع من تمييز وانحياز. فالأثرياء وكبار المتمولين والشركات الكبرى والمطورون/ المضاربون العقاريون، كانوا هم الشرائح المقصودة بالمشروع، في حين أعطي أصحاب الحقوق أولوية متدنية، وهذا قبل أن تعمل التخمينات المجحفة والمضاربات المدبّرة على طرد معظمهم لاحقًا إلى خارج المشروع. بل جرى ولأسباب نفعية تفضيل المهجرين والساكنين غير النظاميين عليهم.

أنشئت الشركة في 7 كانون الأول 1991. بموجب القانون 117 الذي عدّل الفقرة (6) من المادة (5) من المرسوم الاشتراعي 1977/5 وذلك بهدف السماح للشركات العقارية بتنفيذ أي مشروع

[33] م. ن.

يكلفها به مجلس الوزراء في مناطق الوسط، وكان قد صدر قبل ذلك المرسوم الاشتراعي رقم 69 بتاريخ 9 أيلول 1983 (في عهد الرئيس الجميل) والذي عدّل قانون التنظيم المدني ليجيز إنشاء شركة عقارية لأجل ترتيب إجمالي منطقة أو جزء منها.

وبتاريخ 1992/7/22 صدر المرسوم 2537 الذي أنشأ شركة مغفلة باسم "الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط مدينة بيروت". وقد تعرضت الشركة لاعتراض واسع، وتقاطعت معظم الآراء على أن القانون 117 الذي أتاح إنشاء الشركة خالف المبادىء الدستورية والقانونية من نواحٍ عدة أبرزها[34]: خرقُ المادة 15 من الدستور اللبناني التي تحظر نزع الملكية الفردية لأسباب لا علاقة لها بالمصلحة العامة المحققة، والتفريط بحرية التعاقد المكفول دستوريًا، ومخالفة المادتين 21 و22 من قانون التنظيم المدني رقم 69/ 1983 القاضي بالإبقاء على أصحاب الحقوق وأهالي المناطق المنوي إعادة ترتيبها في مناطقهم (بإعطائهم مساحة موازية لحقوقهم مع اقتطاع 25٪ لصالح الدولة). خالف القانون أيضًا وثيقة الطائف التي نصت على عودة كل مهجري الحرب إلى المناطق التي هجروا منها.

وبعد إقرار القانون 117 عيّنت سبع لجان تخمين بدائية ولجنة تخمين عليا و4 لجان لتخمين حقوق نحو خمسة وستين الفًا من أصحاب الحقوق، ثم صدرت ثلاث صيغ للمخطط التوجيهي للوسط بين عامي 1992 و 1994 وأدخلت عشرات التعديلات لصالح الشركة، فكل مرسوم لم يكن يخدم سوليدير "يصحح" بمرسوم آخر، في حين لم تستفد الدولة من هذه التعديلات[35]. وقد سُمح للشركة دون مبرر بوضع يدها على عقارات إضافية، لترتفع المساحة الإجمالية الواقعة في عهدتها من 1,117 مليون م^2 بين أملاك خاصة وأملاك عامة إلى 1,980 مليون م^2، بزيادة مقدارها 836 م^2 ونسبتها 77 ٪.

4- النموذج الإعماري التضامني التشاركي

يؤدي المجتمع المعني بعملية إعادة الإعمار وفق هذا النموذج دورًا محوريًا في رسم الأطر العامة لإعادة الإعمار، بحيث تتحقق المصلحة العامة من خلال مراعاة أوضاعهم ومصالحهم. على أن ذلك يتطلب تنسيقًا نشطًا وتوزيعًا دقيقًا للأدوار بين الفاعلين الأساسيين المعنيين

[34] للمزيد راجع: سوليدير 1991- 2010: المخالفات والتعديلات، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق 2011.

[35] هناك مخالفات فادحة ارتكبتها الشركة على ما ذكر أحد الوزراء، إذ إنها حصلت على نحو 75 ألف متر مربع باستثمار كلفته 1800 ل.ل.، كما مدد عمل الشركة بموجب مرسوم في مجلس الوزراء عام 2005 من 25 سنة إلى 35.

بالعملية وهم: الدولة والقطاع العام، المخططون والمشرفون، أصحاب الحقوق، السلطات المحلية، الهيئات الأهلية، القطاع الخاص. وهذا التنسيق يمكن أن تقوم به كما سيرد لاحقًا منظمات مدنية أو سياسية لا تبتغي الربح.

ويقدم مشروع "وعد" لإعادة إعمار الضاحية الجنوبية[36]، صورة دقيقة وناجحة لهذا للنموذج التضامني، وهو على حد وصف البروفسير الأميركي سكوت بولينز[37]، خيار بديل لإعادة إعمار متجذر في الأعماق الاجتماعية والإنسانية في حياة المدينة التي يجري التخطيط لها"، إذ إنه يتسم بمزايا إيجابية عدة منها:

- الديناميكية والمرونة الناشئتان عن عمل منظمة غير حكومية تعمل بالاستقلال عن الدولة (وهذا يأتي في إطار تعريف هذه الأخيرة للمصلحة العامة المتمثلة في إعادة المهجرين بسبب العدوان إلى بيوتهم بأسرع وقت ممكن).
- الترابط العميق بين القائمين على المشروع والسكان إلى حد التماهي.
- المحافظة على النسيج الاجتماعي والبيئة الحضرية كما هي.
- عزل عملية الإعمار عن المضاربات وجني الأرباح التي يمكن أن تلحق تشويهاً بأهداف المشروع وسياساته.

وحسب بولينز، فإن الدور المعطى لجمهور أصحاب الحقوق في التخطيط والتنفيذ كان كبيراً جداً ومبالغاً فيه، فبرأيه يجب أن تكون مشاركة الناس معتدلة لتحقيق أهداف التنمية في زمن مقبول.

ومع ذلك لم تعطل المشاركة الكثيفة للناس المشروع، ربما أبطأته قليلًا لكنه حافظ على مساره المرسوم، محققًا اهدافه في غضون مدة زمنية مقبولة لا تهدد عقد المجتمع بالانفراط.

فما هو هذا المشروع؟

ألحق العدوان الواسع الذي شنه العدو على لبنان في تموز 2006 واستمر ثلاثة وثلاثين يومًا أضرارًا كبيرة بالمناطق المدنية الأهلة بالسكان، وفي مقدمها الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث تضرر جراء الغارات والقصف الصاروخي الكثيف 1232 مبنى يضم 30 ألف وحدة سكنية وتجارية، ومن بينها 951 مبنى متضررًا و 281 مبنى مهدمًا.

وفي أعقاب توقف الأعمال الحربية برز خياران لإعادة الإعمار[38]:

[36] أطلق المشروع في مؤتمر صحافي عقده مديره المهندس حسن جشي بتاريخ 2007/5/24 وهو بحسب المنظمين الجهة الممثلة للمالكين الحقيقيين، يقوم بإدارة هذا الملف نيابة عنهم للإعمار المباني المهدمة كليًا وجزئيًا وفقًا لتكليف قانوني واضح وصريح.

[37] سكوت بولينز، مقاربة نظرية؛ مؤتمر وعد: فرادة التجربة، بيروت: 13- 14 تموز 2012.

[38] في أثناء النقاش بشأن سُبل إعادة إعمار المناطق المدينية المهدمة، برزت ثلاث مقاربات:

الأولى: إعادة إعمار شاملة مع تقديم منظور جديد للمنطقة يسمح بتطويرها وحل مشاكلها التخطيطة المزمنة. أي أن عملية التحديث ترتكز على

الأول: أن يقوم الناس بإعمار مبانيهم اعتمادًا على التعويضات الحكومية وبمساعدة من جمعية جهاد البناء.

الثاني: أن تتولى جهاد البناء بنفسها إعادة الإعمار بتوكيل من المالكين.

اعتمد الخيار الثاني الذي يتناسب مع طبيعة السكن في الضواحي، حيث تنتشر الأبراج العالية وتتقاسم عائلات عدة أقسامًا مشتركة، ويندر العثور في هذه الأبنية على جمعيات مالكين فعالة (لجان بيانات) وقادرة على إدارة ملف معقد كإعادة الإعمار[39].

تمحورت أهداف مشروع وعد التابع لجهاد البناء حول الامرين الآتيين:

- عودة السكان سريعاً إلى أماكن إقامتهم وعملهم منعاً لحدوث فجوات ذاكرة (تبدد هوية المكان).
- بناء المناطق المهدمة ضمن رؤية معمارية متكاملة هندسياً واجتماعياً وبيئياً.

أما السياسات العامة للمشروع وقيمه العامة المعلن عنها فكانت حسب وثائقه المنشورة: العمل بروحية خدمة الناس، مراعاة السلامة العامة، السرعة القصوى في الإنجاز، تحقيق نموذج معماري متقدم،

المجال العمراني للمنطقة بأكملها، وتستهدف إيجاد هوية معدلة لها. وقد اعتمد هذه المقاربة عدد من مجموعات العمل المتخصصة غير الرسمية، ويمكن اعتبارها المدخل العمراني الوظيفي كونها تعتمد التدخل التنظيمي شبه الشامل لحل المشكلات والمحافظة على سلامة المواصفات والشروط أكثر من اهتمامها بالعناصر الأخرى. وتتطلب هذه المقاربة إما شركة عقارية أو مؤسسة عامة تتولى تنفيذ المخططات الجديدة.

الثانية: إعمار المنطقة على أساس المخطط المعمول به حاليًا، لكن مع إدخال ما يمكن من تعديلات (تشيد مرافق بلدية و اجتماعية ، رفع مستوى البنى التحتية والخدمات العامة...)، أي أنها تقوم على التدخل الإشرافي المحدود لتحسين أوضاع المنطقة من جهة ولمساعدة السكان على تنظيم أنفسهم من جهة ثانية. وبينما ترتكز المقاربة الأولى على حل المشكلات في الحيز العام المشترك تقوم الرؤية التطويرية للمقاربة الثانية على الحيز الخاص عبر تحسين مواصفات الأبنية والمساكن. تعتمد هذه المقاربة المدخل السياسي الاجتماعي كونها تضع في صدارة أولوياتها إعادة السكان في أسرع وقت لتخفيف معاناة التهجير مع إعطاء الأولويّة للتفضيلات الفردية التي يتبناها أصحاب المساكن على التفضيلات المشتركة التي تنبع من احتياجات التطوير الشامل للمكان. هذه المقاربة التي تبنتها مؤسسة جهاد البناء عبر مشروع "وعد" لا تتطلب تغييرًا في الوضع القانوني للمنطقة ويمكن القيام بها من طريق التعاقد المباشر بين أصحاب الحقوق والجهات الرسمية أو البلدية أو الأهلية المشرفة أو من خلال المتضررين أنفسهم.

المقاربة الثالثة: وهي المقاربة التي اعتمدتها الحكومة وتقوم على عدم التدخل في عمليات الإعمار، وترك المتضررين يواجهون بمفردهم مهام شائكة تتطلب تنظيماً عاموديًا (بين أصحاب الملكيات المشتركة) وأفقيًا (بين الوظائف التي تشغل الحيز الجغرافي)، والاكتفاء من ثمّ بمنح المتضررين تعويضًا من دون ضبط الكيفية التي سيستعمل بها لاحقًا.

[39] كان للهيئة الاستشارية التي ضمت أساتذة ومعماريين كبار دورًا أساسي في تبني هذا الخيار القائم على تنظيم المنطقة بطريقة تنسجم مع طموحات الناس وآمالهم. وهذا ما يعبر عنه منسق الهيئة د. رهيف فياض بقوله: (كان مطلوبًا) استلهام النسيج المحيط (وجعله) أليفًا مضيافًا يجسّد الإنتماء المشترك. ويستعيد روح الأمكنة.

احترام القوانين، التكامل مع البلديات والمؤسسات الرسمية، إشراك الناس في عملية إعادة الإعمار، مراعاة الجوانب الجمالية وعناصر الجودة[40].

وخلال خمس سنوات من العمل المضني أعيد بناء 1,050,000 م^2 بكلفة 400 مليون دولار أميركي تحمّل المشروع حوالي 33٪ منها تقريبًا، وموّلت الدولة الباقي من خلال تعويضات للسكان. وتوزعت المساحات المعاد تشييدها على 4000 شقة سكنية مهدمة 1700 قسم تجاري مدمر. وقد أدخلت تحسينات كبيرة على مواصفات المباني، فصارت مقاومة لزلازل وتلبي شروط السلامة العامة، وأضيفت مرائب للسيارات (سعة 1000 سيارة إضافية)، وزودت كل المباني بمولدات وآبار أرتوازية، مع تشجير الطرقات والساحات العامة.

نجح المشروع في إعادة النسيج الاجتماعي للمناطق المدمرة إلى ما كان عليه، مع إدخال التحسينات الممكنة، وواكب أصحاب الحقوق هذه العملية على نحو يومي وحثيث، وقد استفاد هؤلاء من المرونة الفائقة التي وسمت آليات عمل المشروع، فشاركوا في تصميم منازلهم وأعادوا النظر بها مع تقدم أعمال البناء، ليصل عدد طلبات التعديل التي لبّاها المشروع إلى 10500 طلب عدا التعديلات التي نفذت في مرحلة الدروس. ولم تكن هذه المرونة على حساب المواصفات العامة للمشروع الذي حافظ على خصائصه المخطط لها.

ثالثًا: تقويم النماذج الأربعة:

حقق النموذج التضامني/ التشاركي أهدافه كاملة تقريبًا وعلى رأسها إعادة النسيج الاجتماعي إلى ما كان عليه قبل الحرب، في حين نجح النموذج النيوليبرالي في الوصول إلى بعض أهدافه العمرانية المباشرة، لكنه أخفق في بلوغ غاياته الاقتصادية والمالية، تلك التي احتلت الحيز الأكبر من اهتمام المخططين على حساب الجانب الاجتماعي.

وبالمقابل حالت العقبات السياسية والمالية دون انطلاق المؤسسة العامة لترتيب الضاحية الجنوبية الغربية "اليسار"، على الرغم من شبه الإجماع الداخلي بشأنها. يعزى ذلك إلى الإدارة الراهنة لشؤون الاقتصاد والتنمية، التي تمنع إحياء النموذج المركزي فالعودة إلى "الشهابية" عمرانيًا يتطلب العودة إليها إنمائيًا واقتصاديًا، بما في ذلك الاعتراف بدور الدولة في التخطيط والإنماء.

لا يمكن فصل مشروع إعادة إعمار الضاحية الجنوبية عن المنظور السياسي والاقتصادي الأوسع الذي يعبّر عنه، فهو يرتبط بمشروع المقاومة ويحاول تمثيل

[40] حسن جشي (مدير عام مشروع وعد)؛ مشروع وعد: المعطيات والإنجاز؛ مؤتمر وعد: فرادة التجربة، بيروت: 13- 14 تموز 2012.

مصالح مجتمعها، كما أنه يتصل أيضًا برؤية اقتصادية منصفة اجتماعيًا لطالما طبعت أداء حزب اللّه الداخلي. ومع أن ذلك المنظور لم يحقق حتى الآن اختراقات كبيرة في البناء الاقتصادي اللبناني القائم على الريع والاحتكار، فإن مشروع "وعد" هو بحد ذاته بارقة أمل في إحداث تقدم ما في هذا الإتجاه، وهو مثال بارز على قدرة النموذج الاجتماعي، التضامني/ التشاركي على التصرف بواقعية، وتسجيل نجاحات تفوق بكثير تلك التي يمكن للنموذج الليبرالي الإقصائي تحقيقها.

استندت سوليدير بدورها إلى رؤية سياسية/ اقتصادية لكنها لم تتسم بالحد الأدنى من الواقعية، فضلًا عن نزعتها المجافية للفئات الشعبية. فقد استندت إلى ثلاثة ورهانات لم تتحقق: السلام الإقليمي (التسوية مع العدو)، واستعادة لبنان دوره الإقليمي السابق، والثقة بقدرة الدولة على تعبئة ما يكفي من الموارد للتخلص من العجز المالي وتحقيق فوائض كافية لمواكبة مرحلة ما بعد الإعمار.

وفق هذا المنظور، لم تكن التفاوتات الاجتماعية مهمة بنظر الشركة ورعاتها، ولم تستحق معالجة منفصلة بدعوى أن النمو سيؤدي تلقائيًا إلى التخلص منها دون عناء. لم تتحقق هذه الرهانات، وانشغل واضعوا السياسات بلملمة الآثار السلبية لفشل مشروعهم (الدين العام، تباطؤ النمو، قلة الاستثمارات العامة...)، بدلًا من جني ثمار الدور الإقليمي المزعوم، فيما غدت سوليدير في خضمّ ذلك جزيرة اقتصادية نائية.

وفي حين فشلت سوليدير في تعبئة موارد إضافة بشرية يمكن استخدامها لتطوير المدينة، تمكنت وعد من تعبئة موارد متنوعة مالية وبشرية واقتصادية مثل الاعتماد على فرق من المتطوعين تضم آلاف الاختصاصيين، والمساهمات شبه التطوعية للعديد من الخبراء والاستشاريين، فضلًا عن القيمة الإضافية التي مثلتها جهود تنظيم أوضاع السكان ومشاركاتهم أثناء عمل المشروع.

خاتمة:

نجد أنفسنا أمام نموذجين، الأول يكتفي بالفعالية المؤسساتية والثاني يضيف إليها الفعاليّة الاجتماعية، التي تجلت في إتمام إعادة الإعمار بأقصى سرعة ممكنة وبانتظام لافت.

ولا يمكن أن نغفل هنا الدور الفعال للتعاون والثقة. إذ يسجل لمشروع إعادة الإعمار الحالي نجاحه في تعبئة رأسمال اجتماعي من شأنه المساعدة على تخطي الصعوبات، والصعود على سلّم متين من التضامن الشامل[41]. والرأسمال الاجتماعي يعني وجود مخزون كاف من الحوافز التي

[41] لم يكن للنسيج الاجتماعي في وعد أن يرمم وتعود المنطقة أفضل مما كانت لولا تضافر أنواع أربعة من الرساميل:

- رأس مال مادي يتضن موازنات المشروع وتجهيزاته.

تجعل من كل وحدة اجتماعية، فردًا أو مؤسسةً، شريكًا محتملًا في إتمام العملية وتطويرها وتحمّل أعبائها. هذا الدخول الجماهيري إلى نطاق العمل لا يقلّل التكاليف فحسب بل يخلق قيم إعادة إعمار تسمح بالتغلب على الممانعة التقليدية التي تواجه برامج التطوير والتنمية، أو التي تعرقل إمكانية قيام تعاون بدرجة كافية. في التسعينيات بُدِّد الرأسمال الاجتماعي عبر إحلال الرأسمال المادي محله، ووُضع الإلزام (القانوني والإداري) في مكان أنماط التعاون الاجتماعي التلقائي، وهذا ما أدى، من بين أسباب أخرى معروفة، إلى اعتماد أطر تقوم على الإكراه والقهر (الشركة العقارية مثلًا) بدعوى أنها الشكل الوحيد المتاح لتنظيم المجال المشترك. بمعنى آخر جرى إحلال القوانين والهياكل المؤسسية الإجبارية محل القيم التي تسمح بقيام تعاون طوعي يستند إلى الثقة ولا يتطلب تدخلًا شاملًا من قبل طرف ثالث هو الدولة.

- رأس مال بشري ضم آلاف المهندسين والمخططين والإداريين والإحصائيين والفنيين، متطوعين وغير متطوعين..
- رأس مال رمزي يتمثل في الإجماع على العمل دون كلل للعودة الى الأحياء المدمرة، كسطر أخير في كتاب الانتصار على العدوان.
- ورأس مال اجتماعي يتمثل في منسوب الثقة المرتفع بين الشركاء المعنيين بهذه العملية، فضلًا عن الشبكات الأهلية والمدنية المساندة.

المصادر والمراجع

أريك فرداي؛ البيئة، المدنية والمجتمع؛ **إعادة الإعمار بين السياسة والثقافة المدنيية أفكار بدءاً من بيروت**؛ مؤتمر وعد: فرادة التجربة، بيروت: 13- 14 تموز 2012.

الأمم المتحدة، **التقرير العربي الرابع للأهداف الإنمائية للألفية - 2013 مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015** www.ESCWA.un.org

البرنامج الانمائي للأمم المتحدة؛ **تقرير التنمية البشرية 2016 - التنمية للجميع**؛ نيويورك: الأمم المتحدة.

إيمان غسان شحرور؛ **عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية**؛ مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63 و64، صيف- خريف 2013.

سكوت بولينز، **مقاربة نظرية**؛ مؤتمر وعد: فرادة التجربة، بيروت: 13- 14 تموز 2012.

سوليدير 1991- 2010: **المخالفات والتعديلات**؛ بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق 2011.

شربل نحاس؛ **اقتصاديات الحرب وتحولاتها في سورية ولبنان**؛ مجلة بدايات، عدد 10، شتاء 2015.

صندوق النقد العربي؛ **التقرير العربي الموحد 2016**؛ أبوظبي: صندوق النقد العربي.

عبد الحليم فضل اللّه؛ **توزيع المهام بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف الاجتماعية**؛ مساهمة في كتاب: مجموعة من الباحثين؛ **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**؛ بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد 2013.

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2011**، القاهرة 2012.

مجموعة من الباحثين؛ **الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية: نقاش في المبادئ والخيارات**؛ بيروت: المركز الاستشاري، الطبعة الأولى، 2008.

مجموعة من الباحثين؛ **اليسار الواقع والتحولات: مدينيًا اقتصاديًا اجتماعيًا**؛ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ بيروت: الطبعة الأولى 1998.

منير الحمش؛ **أزمة اقتصادية - اجتماعية لحركة الاحتجاجات السورية**؛ المستقبل العربي؛ العدد 397؛ 2012/3.

نزيه ن. الأيوبي؛ **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**- ترجمة أمجد حسين؛ بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ الطبعة الأولى؛ كانون الأول 2010.

.

Carl J. Schramm***; Expeditionary Economics: Spurring Growth After Conflicts and Disasters***; Foreign Affairs; May/June 2010 issue.

Graham Brown, pother; ***A. Typology of past Conflict Environment. An Overview***; Crisis Working paper 53; University of Oxford, 2008.

Mandy Turner; ***At the War's End; Building Peace after Civil War***; (by Ronald Paris, Cambridge University Press, 2004, 302 pp) Democratiya 6/ Autumn 2006.

Mathias Stiefl; ***Rebuilding after War: a Summary Report of the War-Torn Societies Project's***; WSP, UNRISD, 1998.

Mission IRFED ; ***Besoins et Possibilités de Développement du Liban Etude Préliminaire*** ; République Libanaise-Ministère du Plan ;1960-1961.

Planning and Development of Beirut South western Suburbs; ***Survey Report Executive Summary***, Dar Al HANDASAH, Beirut: Feb. 1996.

Ronald Paris; ***Saving Liberal Peace Building***; Review of International Studies, vol. 36, Issue2, April 2010.

Rojer Mac Ginty; ***Reconstruction Post-War Lebanon: A Challenge to the Liberal Peace?***; Conflict Security and development; Vol. 7, 2007; Issue 3.

World Bank; ***The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria***; World Bank Group, 2017.

ثبت المحتويات

مقدمة 1

مدخل 3

الاقتصاد العربي: مؤشرات الأزمة وإرهاصاتها..... 4

مبرّرات الانحدار وأسباب الفشل 5

الإخفاق المزدوج للدولة والتنمية:..... 8

أزمة الدولة العربية: تزامن الصلابة والضعف: 8

أزمة التنمية: مسارات متضاربة..... 11

إعادة الإعمار: الاتجاهات والخيارات 16

النفط والحرب 17

السلام الليبرالي ورأسمالية الفوضى: الإعمار بصفته استكمالاً للحرب بوسائل أخرى 22

خلاصة بشأن نماذج إعادة الإعمار..... 26

ملحق: إعادة الإعمار وسياساته: دروس من التجربة اللبنانية 32

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي

Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut - Lebanon